رفض عالمي للرأسمالية
والاقتصاد الإسلامي هو الحل
من مجتمع الذئاب إلى مجتمع التواد والتراحم

تأليف

إبراهيم الحلبي



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : 4 ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش 26 يوليو ميدان الأوبرا ت : 0100004046 - 027877574

Tokoboko_5@yahoo.com

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب: رفض عالمي للرأسمالية والاقتصاد الإسلامي هو الحل من مجتمع الذئاب إلى مجتمع التواد والتراحم

تأليف: إبراهيم الحلبي

رقم الإيداع:

الطبعة الأولى 2012



القاهرة : 4 ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش 26 يوليو ميدان الأوبرا ت : 0100004046 - 027877574

tokoboko_5@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ لِتَأۡكُلُواْ فَرِيقٗا مِّنۡ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلۡإِثۡمِ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ}

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق أجمعين..

أما بعد..

لقد أثبت الواقع والتطبيق فشل النظام الاقتصادي الماركسي وتابعنا سقوطه المدوي بعد نصف قرن من التخبط والصراع وسقوط الملايين من ضحاياه وها هو النظام الاقتصادي الرأسمالي يواجه أزمة طاحنة جديدة، وأصبح على وشك الانهيار واللحاق به.. ولقد تابع العالم أجمع حركة احتلال (وول إستريت) شارع المال والبنوك في

نيويورك احتجاجا على وحشية الرأسمالية العالمية وفسادها وامتدت مظاهرات الاحتجاج إلى بقاع عديدة في العالم شملت أكثر من مدينة أمريكية وأوربية وآسيوية بينها واشنطن ولندن وفرانكفورت وسيدنى وطوكيو خرج خلالها إلى الشوارع مئات الآلاف من المحتجين الذين نجحت مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة المعلومات الدولية في حشدهم، وتوحيد موقفهم برغم حدود الأوطان وحواجز الجغرافيا.. وكانت هذه الاحتجاجات بمثابة انتفاضة عالمية للطبقات الوسطى والفقيرة ضد النظام الرأسمالي وما نجم عنه من زيادة معدلات البطالة وارتفاع عجز الموازنات وهبوط شرائح عديدة من الطبقة الوسطى إلى خط الفقر وإصرار البرلمانات التي تسيطر عليها قوى اليمين وكبار رجال الأعمال على إعفاء القادرين من الضرائب تحت ذريعة تشجيعهم على إيجاد فرص عمل جديدة، وسيطرة الاحتكارات الكبرى وفساد البنوك المثقلة بديون مسمومة غير قابلة للرد وغياب الرقابة الذاتية على أعمال المؤسسات المالية نتيجة فساد النظام المالي والتضخم الفاحش لثروات رجال المال والأعمال وعجز أصحاب السياسة عن ترويض

أصحاب هذه الثروات الفاحشة، والواضح أن الأزمة تزداد تعقيدا على مدار الأيام، وتجذب عشرات الآلاف من المحتجين الذين يخرجون في مظاهرات سلمية تطالب برحيل النظام المالي والاقتصادي الراهن، ويتوحد هتافها في كل العواصم تحت شعار واحد (العالم يريد تغيير النظام المالي والاقتصادي الرأسمالي، وأضحى النظام الاقتصادي الإسلامي هو طوق النجاة و البديل الأمثل لأنه وحده هو الواقي من حدوث الأزمات الاقتصادية، فهو يمنع كل مسبباتها ويعالج العلل الكامنة في كل من النظام الاقتصادي الماركسي والنظام الاقتصادي الرأسمالي. وإنني لا أود الخوض في مدى استفادتنا من الأزمة الطاحنة التي يواجهها النظام الاقتصادي الرأسمالي في عقر داره؟ فمن المؤكد أن الأزمة قد أثرت في العالم كله، وكان تأثيرها الأكبر في الدول التي تطبقه وتبشر به، والسبب في ذلك، كما يعلم الجميع، أن هذا النظام نظام هش ويحمل بذور فنائه وبه الكثير من المشكلات التي أوجد لها الاقتصاد الإسلامي الحلول منذ وقت طويل، ومن هنا نجد الكثير من الغربيين

اليوم يتنادون بتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي وتدريسه في جامعاتهم، ويعملون في الوقت نفسه على الأخذ بمبادئه بهدف تطبيقها، لكنهم للأسف لا ينظرون إلى أساس هذا الاقتصاد، وهذا ما يجب أن نقوم به نحن، وحتى يحدث ذلك في رأيي أننا يجب أن نتوجه إليهم من طريقين: أولاً أن نسعى إلى الالتزام بمبادئ اقتصادنا الإسلامي وهي مبادئ ديننا ونعمل على تطبيقها وتوحيد قوتنا الاقتصادية الإسلامية في مؤسساتنا كي يكون هناك تنسيق جيد والخروج بنظام اقتصادي إسلامي مطبق في بلادنا أولاً، ثانياً الدعوة لتطبيق نظامنا الاقتصادي الإسلامي على مستوى العالم وتقديمه كنظام كامل لحل جميع المشكلات الاقتصادية التي تواجه العالم الآن، وذلك عن طريق الكتاب والفضائيات و الصحف و وسائل الإعلام الأخرى، ونركز في الوقت نفسه على الخصائص التي تميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره، والذي هو اقتصاد رباني المصدر والهدف، لأنه يعمل على سد حاجات الفرد والمجتمع، ويعمل كذلك على التوازن بين المادة والروح وتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الكرامة الإنسانية في أسمى صورها. وهذا الكتاب ما هو إلا جهد

متواضع للمشاركة في تحقيق هذا الهدف.. والله سبحانه تعالى ولى التوفيق.

الاقتصاد كعلم ومذهب

الاقتصاد كعلم ومذهب

رفض عالمي للرأسمالية

الاقتصاد كعلم ومذهب

ما هو علم الاقتصاد؟

وما هو المذهب الاقتصادي؟

لابد من التنويه بأن لعلم الاقتصاد، خلافاً لبقية العلوم الإنسانية، تعريفين أو أكثر، تختلف باختلاف المذهب الاقتصادي الذي يراد تطبيقه. وسنتناول أولاً التعريف بشكل عام.

العلوم الاقتصادية: هي دراسات منظمة للقوانين الموضوعية التي تتحكم في المجتمع في حياته الاقتصادية، والمذهب الاقتصادي هو عبارة عن نهج خاص

للحياة، يطالب أنصاره بتطبيقه لتنظيم الوجود الاجتماعي على أساسه، بوصفه المخطط الأفضل الذي يحقق للإنسانية ما تصبو إليه من رخاء وسعادة على الصعيد الاقتصادي.

وعلى هذا فالمذهب هو دعوة عمل وتصميم، والعلم كشف أو محاولة كشف عن حقيقة وقانون. لهذا السبب كان

المذهب عنصراً فعالاً وعاملاً من عوامل الخلق والتجديد، وأما العلم فهو يسجل مايقع في مجرى الحوادث الاقتصادية كما هو دون تصرف أو تلاعب.

وعلى هذا الأساس، فقوانين المادية التاريخية علم، والنهج الاشتراكي مذهب - حسب ماركس - والقوانين الطبيعية علم، والنهج الرأسمالي مذهب - حسب آدم سميث وريكاردو.

إلا أنه قد تبين لدى قسم كبير من الباحثين العصريين - أن ماركس لم يكن على صواب في تفسير المادية التاريخية والقوانين الطبيعية التاريخية بل إنه تصرف بها وأخذ منها ما يناسبه، وأن آدم سميث وريكاردو قد حصرا القوانين الطبيعية في ظل النظام الحر المطلق، أي أنها ليست كالقوانين الطبيعية في الفيزياء والكيمياء تطبق في كل مجتمع، وكل زمان ومكان، وهي بذلك لاتتصف بصفة العلم، أدركنا أن الاقتصاد كعلم ليس له أساس موضوعي، فلم يبق إذاً إلا الاقتصاد كنهج أو مذهب..

إن ماقصد إليه النهجان أو المذهبان الماركسي والراسمالى - في الواقع - من إصباغ صفة العلم على نهجيهما أو مذهبيهما، هو التدويل لكل نهج أو مذهب من جهته، وجعله صالحاً لتطبيقه لكل شعب على وجه الارض ولكل زمان ومكان، بغية مد هيمنته وسيطرته على العالم أجمع.

أما وقد أثبت النظام الماركسي فشله على أرضه بالذات في عمر لم يتعد النصف قرن، وتربع النظام الرأسمالي وحده على عرش متداعي الأركان لسوف لايطول به العهد أيضاً لسنوات، فإن ما كان أساسه هشاً لايؤمل له الصمود، وإن للباطل جولة ثم يضمحل.. وهذا ما سنتناوله بالتفصيل.

* * *

مالية في طريق الانهيار

الرأسمالية في طريق الانهيار

رفض عالمي للرأسمالية

الرأسمالية في طريق الانهيار

بعد سقوط الاقتصاد الماركسي كعلم ومذهب بعد محاولات متعسفة لتطبيقه خلال أكثر من نصف قرن، كذلك يمكن اكتشاف أسباب الأزمة الطاحنة التي تواجهها الرأسمالية في الوقت الراهن بدراسة أسس الاقتصاد الرأسمالي كعلم ومذهب.

ا - الاقتصاد الرأسمالي كعلم.

منذ فجر التاريخ العلمي للاقتصاد، حين كان آدم سميث وريكاردو يضعان بذور هذا العلم وبنياته الأولية.

(الاقتصاد الطبيعي الكلاسيكي) سادت الفكر الاقتصادي آنذاك فكرتان..

إحداهما: أن الحياة الاقتصادية تسير وفقاً لقوى طبيعية محدودة تتحكم في كل الكيان الاقتصادي للمجتمع كما تسير شتى مناحي الكون طبقاً لقوى الطبيعة المتنوعة. والواجب العلمي تجاه تلك القوى التي تسيطر على الحياة الاقتصادية هو اكتشاف قوانينها العامة التي تصلح لتفسير مختلف الظواهر والأحداث الاقتصادية.

والأخرى: أن تلك القوانين الطبيعية كفيلة بضمان السعادة البشرية، إذا عملت في جو من الحرية المطلقة، وأتيح لجميع أفراد المجتمع التمتع بتلك الحرية في مجالات: التملك، والاستغلال، والاستهلاك.

وقد وضعت الفكرة الأولى البذرة العلمية للاقتصاد الرأسمالي، والثانية بذرته المذهبية.

ولقد ارتبطت الفكرتان حتى خيل للمفكرين الاقتصاديين أن تقيد حرية الأفراد والتدخل في الشؤون الاقتصادية من الدولة، يعني الوقوف في وجه الطبيعة وقوانينها، وبالتالي يعتبر جريمة في حق القوانين الطبيعية العادلة.

وهذا اللون من التفكير - في حد ذاته - يخرج علم الاقتصاد من حيِّز العلوم الطبيعية. فالخروج على قانون طبيعي علمي لا يعني أن هناك جريمة ارتكبت في حق هذا القانون، وإنما يبرهن على خطأ هذا القانون، وينزع عنه صفة العلم الموضوعي. فالقوانين الطبيعية لا تختلف في ظل الشروط والظروف المختلفة، وإنما تختلف باختلافها آثارها

ونتائجها.

وعلـى هذا، لابـد مـن أن تـدرس الحريـات الرأسـمالية، لا بوصـفها ضـرورات علميـة تحتمهـا القـوانين الطبيعيـة، وإنمـا تدرس على أساس مدى ما يتيح للإنسان من سعادة وكرامـة، وللمجتمع من قيم ومثل.

وفي الواقع، فإن المذهب الرأسمالي ليس لـه طـابع علمـي، ولا يـدعي لنفسـه هـذه الصـفة، كمـا أنـه لا يسـتمد كيانـه مـن القوانين العلمية، وإنما يستمد كيانه من تقديرات ماديـة بحتـة. وتقتصـر العلاقـة بين الجانـب العلمـي والجانـب المـذهبي فـي تحديـد الإطــار ومجـرى الاتجــاه للقــوانين العلميــة. أي أن القوانين المـذكورة لا تعمل إلا فـي ظـل الظـروف الاجتماعيـة التي تسيطر عليهـا الرأسمالية بجوانبهـا الاقتصـادية وأفكارهـا ومناهجهـا، وليسـت مطلقـة كـالقوانين الفيزيائيـة والكيميائيـة، تنطبق على كل مجتمع وفي كل زمان ومكان.

ولابد لإيضاح ذلك من إلقاء بعض الضـوء علـى عدد من القوانين الاقتصادية المذكورة لكي نعلم كيف، وإلى أية درجة يمكن الاعتراف لها بصفة العلم.

آ - قوانين الاقتصاد الرأسمالي العلمية.

قانون العرض والطلب:

هذا القانون القائل: إن الطلب على سلعة إذا زاد، ولم يكن في المقدور زيادة الكميات المعروضة استجابة للزيادة في الطلب، فإن ثمن السلعة لابد أن يرتفع.

هذا - في الواقع - ليس قانوناً موضوعياً كقوانين الفيزياء والفلك. وإنما يمثل ظواهر الحياة الواعية للإنسان فهو يوضح أن المشتري سيقدم - في مثل الحالة المذكورة - على شراء السلعة بثمن أكبر من ثمنها وأن البائع سيمتنع عن البيع إلا بذلك الثمن.

ونظراً لعلاقته بإرادة الإنسان، فهي تتأثر بكل المؤثرات التي تطرأ على الوعي الإنساني. فليس صحيحاً من الناحية الإنسانية أن الإرادة الإنسانية في مجرى الحياة الاقتصادية تسير دائماً، وفي كل مجتمع، كما تسير في المجتمع الرأسمالي، ما دامت المجتمعات تختلف في إطاراتها الفكرية والمذهبية والروحية، وليست بالضرورة غارقة في

ضرورات المادة ومفاهيمها إلى قمتها.

فالرأسمالية، كما رأينا، مثلها مثل الاشتراكية، من أجل تدويل نظامها وفرضه على كافة شعوب العالم، أرغمتهم مسبقاً بأن يتقولبوا بقولبها الفكري والروحي والإحساسي والنفسي، بغسل أدمغتهم - تحت شعار التطور - لكي يتكون لديهم ذات الإحساس بالمشاكل التي ادعتها، ومن ثم حتمت عليهم ذات الحلول لكي تفرض من خلالها سيطرتها على العالم أجمع.

فالقاعدة الرئيسية التي وضع في ضوئها كثير من القوانين الاقتصادية الكلاسيكية تجرد الإنسان من كل الروابط الاجتماعية - فيما عدا المادة - وتفترض أن كل إنسان، هو في قرارة نفسه، إنسان اقتصادي يؤمن بالمصلحة المادية الشخصية كهدف أعلى. وهذه القاعدة، لا تنطبق إلا على المجتمع الرأسمالي الأوروبي والأمريكي، وطابعه الفكري والروحي، وأساليبه الخلقية والعملية. إلا أنها - كما رأينا - تسربت، من خلال غسل الأدمغة الدائم عن طريق الاستعمار الثقافي والعلمي والاقتصادي.. إلخ إلى المجتمعات الأخرى في كل ركن من أركان المعمورة.

فأين ما كان دائراً في المجتمعات الإسلامية في عصورها الزاهرة، مما يدور فيها الآن؟ ويمكننا أن نورد على سبيل المثال الفقرة التالية في وصف الإجارات والتجارات للشاطبي.

في الإجارات والتجارات، لا يأخذون إلا بأقل ما يكون من الربح أو الأجرة، حتى يكون ما حاول أحدهم من ذلك كسباً لغيره لا له. ولذلك بالغوا بالنصيحة فوق ما يلزمهم. فكأنهم وكلاء للناس لا لأنفسهم، بل كانوا يرون المحاباة لأنفسهم - وإن جازت - هي كالغش لغيرهم.

وإلى عهد غير بعيد، وقبل أن يستفحل الغزو الثقافي المادي الغربي في المجتمع المصري، كان سائداً في أسواق الباعة التقليديين في مصر، عندما يطلب شخص من بائع شراء حاجة أن يجيبه: اذهب إلى جاري - إنني استفتحت (أي بعت شيئاً)، بينما جاري لم يستفتح بعد. أما الآن فقد وصل هذا الغزو - للأسف - إلى أقصى درجاته عندما استبدل بعض هؤلاء البائعين.

ا للافتات التي كانت تعلو أبواب محلاتهم ومكتوب عليها عبارات مثل (الكل يرزق) أو (ياناس يا فل - الرزق للكل) بلافتات مكتوب عليها (نحن غيرهم)!! - مما يؤكد تحول المجتمع المصري من مجتمع الجسد الواحد القائم على التواد والتراحم إلى مجتمع للذئاب يسوده ويضنيه الصراع والافتراس.

من هنا ندرك مدى الخطأ في إخضاع مجتمع، كان يتمتع بمثل هذه الخصائص والمقومات، لنفس القوانين التي يخضع لها مجتمع رأسمالي زاخر بالأنانية والمفاهيم المادية.

ولقد شهد الربع الأخير من هذا القرن كيف أن المسيطرين على الفكر الرأسمالي يتلاعبون بالعرض والطلب ويخلقون القوانين العلمية حسب مصلحتهم.

وإلا ما الذي أدى في أوائل الثمانينات إلى أن تهبط أسعار البترول من 42 دولاراً للبرميل إلى ما دون السبع دولارات؛ وتنهار أسعار المواد الأولية الأخرى إلى أدنى مستوى شهدته في تاريخها، هذا، بينما كان الاقتصاد الغربي يواصل نموه بشكل جيد في النصف الثاني من الثمانينات؟!..

إن الزوبعة الكاذبة والضالة التي خلقوها بإيهام البلدان البترولية بوصولهم إلى خلق مواد بديلة للطاقة. في ذلك الحين، وتحول البترول إلى مادة نتنة سوف تفسد في آبارها، هي التي أدت إلى السرعة المدهشة في زيادة الإنتاج وفيضان السوق الأوروبية والغربية برمتها ومخازنها بالبترول وتخلي الحكام عن سياساتهم التي كانت معتمدة للحد من إهدار الطاقة، هذه المادة النادرة، والقابلة للنفاد عن قريب، والتي هي بمثابة الشريان الرئيسي الذي يمد الحياة إلى كافة المرافق الحيوية، ليس في الغرب وحده، بل في العالم أجمع، بعد أن أصبحت بفعل التدويل، على النمط الغربي في كافة متطلبات الحياة.

وأين هو القانون الذي كان لابد أن يعمل في ظل الانتعاش الاقتصادي العالمي لينعكس كما كان في السابق بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية بدل انخفاضها؟

إن هذا الانخفاض الفاحش لأسعار الطاقة والمواد الأولية الأخرى، كان - في الواقع - هو الذي أدى إلى انخفاض معدلات التضخم في البلدان الغربية إلى مستوى لم تشهده من

قبل، بينما تصاعدت في البلدان المسروقة أضعافاً مضاعفة لدرجة أصبحت كلفة الحياة فيها تفوق كلفتها في البلدان الغربية إلى حدٍ كبير، مع الاختلاف الفاحش بمستوى الدخل (من عشرات إلى مئات المرات). وهكذا، فقانونهم في العرض والطلب يسرق المواد الأولية وثروات الشعوب بأسعار شبه مجانية ويسرق دخول هذه الشعوب التافهة بشراء بضائعهم الاستهلاكية المظهرية الباهظة الثمن.

فكيف لنا ألا نتصور أن هذا النظام سوف يؤول بالقسم الأكبر من بلدان العالم إلى الدمار الكامل، وإلى شعوبها بالإبادة جوعاً وسقماً وبلاءً؟

- قوانين توزيع الدخل.

إن هذه القوانين، كما شرحها ريكاردو وغيره من الأقطاب الكلاسيكيين، تقضي بتخصيص جزء من الإنتاج أجراً للعامل يحدد وفقاً لقيمة المواد الغذائية القادرة على إعاشته والاحتفاظ بقواه للعمل، ويقسم الباقي على شكل ربح وفائدة، وريع.

لقد استخلص الاقتصاد الرأسمالي من ذلك أن للأجور

قانوناً حديدياً لا يمكن بموجبه أن تزيد الأجور أو تنقص وإن زادت أو انخفضت كمية النقد التي يتسلم بها العامل أجره تبعاً لارتفاع قيمة المواد الغذائية وهبوطها.

ويتلخص هذا القانون الحديدي في أن العمال إذا ازدادت أجورهم لسبب ما، فسوف تتحسن حالتهم المعيشية ويقدمون بصورة أكثر على الزواج والتناسل، فتكثر الأيدي العاملة، ويتضاعف العرض، فتنخفض الأجور إلى الحد الطبيعي.

وإذا حدث العكس أدى ذلك إلى انتشار البؤس والمرض في صفوفهم، فيقل عددهم وتنخفض كمية العرض فترتفع الأجور.

وبهذا، فقد بات الإنسان في ظل الحرية الرأسمالية نفسه سلعة خاضعة لقوانين العرض والطلب، وأصبحت الحياة الإنسانية رهناً لهذه القوانين، وبالتالي رهن القانون الحديدي للأجور. فإذا زادت القوى البشرية العاملة وزاد المعروض منها على مسرح الإنتاج الرأسمالي، انخفض سعرها لأن الرأسمالي سوف يعتبر ذلك فرصة حسنة له على حساب

أتعـاب الآخـرين، فيهبط بـأجورهم إلـى مسـتوى لا يحفظ لهم حياتهم، كمـا قد يقذف بعدد هائل منهم إلـى الشـارع يقاسون آلام المـوت جوعـاً، لا لشـيء إلا لأنـه يتمتـع بحريـة غيـر محـدودة. والأمـل الوحيـد الـذي تقدمـه الرأسـمالية للطبقـة العماليـة المـذكورة هـو فـي انخفـاض عـددهم بسـبب تـراكم البؤس والشقاء والموت من الجوع، لكي يقل عددهم، ويزيد الطلـب علـيهم علـى العـرض لترتفـع أجـورهم وتتحسـن أحوالهم.

هذا القانون الذي يتقدم بـه إلينـا الاقتصـاديون الكلاسيكيون بوصـفه تفسيراً علمياً، وقانونـاً طبيعيـاً للحيـاة الاقتصـادية لا ينطبق، في الحقيقة - إلا علـى المجتمعـات الرأسمالية التـي لا يوجد فيها ضمـان اجتمـاعي عـام، ويعتمـد التسـعير فيهـا علـى جهـاز السـوق. أمـا فـي مجتمـع يسـود فيـه مبـدأ الضـمان الاجتماعي العام لمستوى حياة كريمة كالمجتمع الإسلامي أو في مجتمع يلغي فيـه جهـاز السوق ويجـرده من وظيفتـه فـي تحديـد الأسـعار تبعـاً لنسبة العـرض إلـى الطلـب، كـالمجتمع الاشتراكي، فلا تتحكم فيه تلك القوانين أصلاً.

والآن، بعد أن فاضت سوق العمل الغربية بالأيدي العاملـة

- على مختلف المستويات - الوافدة من كل حدبٍ وصوب، بسبب الحروب الدائرة في كل مكان بين الشركات العالمية الأمريكية والأوروبية، بأيدي الشعوب نفسها، وما تمخض عن النظم الاقتصادية المفروضة على العالم من استهتار بالإنسان وتشريده وتجويعه، فإن أجرة العامل هبطت - في كل مكان - إلى دون ما يسمى بخط الفقر، خالية من أي ضمان صحي أو اجتماعي كما أصبح العامل معرضاً للطرد في أية لحظة كانت، وأعتقد أن لذلك أيضاً علاقة بانهيار المعسكر الاشتراكي فلم يعد هناك من خطر يهدد النظام الرأسمالي من دولة العمال وثورة العمال، بل أصبح العكس هو الصحيح فالعولمة الأمريكية ومنافستها الأوروبية قد أعلنتا الحرب الطبقية على العمال، وفازت بها.

وهكذا، فإن الهيكل العلمي للاقتصاد الرأسمالي ليس له صفة القوانين العلمية الموضوعية، فلم يبق منه إلا الإطار المذهبي.

ب – الاقتصاد الرأسمالي كمذهب..

يرتكز المذهب الرأسمالي على أركان ثلاثة رئيسية هي..

حرية التملك، وحرية الاستغلال - وحرية الاستهلاك.

1 - الأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود.

فالملكية الخاصة، في هذا المبدأ، هي القاعدة العامة التي تمتد إلى كل المجالات، وميادين الثروة المتنوعة، على العكس من المذهب الاشتراكي، ولا يجوز الخروج عنها إلا بحكم ظروف استثنائية، تضطر أحياناً إلى تأميم بعض المشاريع. ويتكفل القانون في المجتمع الرأسمالي بحماية الملكية الخاصة، وتمكين المالك من الاحتفاظ بها.

2 - حق كل فرد باستغلال ملكيته وتمكينه من ذلك، والسماح له بتنمية ثروته بمختلف الوسائل والأساليب التي يتمكن منها.

وتستهدف هذه الحرية أن تجعل الفرد العامل الوحيد في الحركة الاقتصادية، إذ ما من أحد أقدر منه على معرفة منافعه الحقيقية وطرق اكتسابها.

3 - ضمان حرية الاستهلاك.

فلكل فرد الحرية في إنفاق ماله كما يشاء واختيار نوع

السلع التي يستهلكها، ولا يمنع ذلك لجوء الدولة - في بعض الأحيان - إلى منع بعض السلع، مثل المخدرات.

والسؤال الذي يقفز إلى مجال البحث هو: ما هو الهدف من الحرية الاقتصادية؟

والجواب على ذلك - حسب الاقتصاديين الرأسماليين يتلخص فيما يلي..

1 - لأن مصالح الفرد التي يندفع إلى تحقيقها بحرية كاملة ودوافع ذاتية محضة، تتوافق مع مصالح المجتمع فالحرية - على هذا الأساس - ليست إلا أداة لتوفير تلك المصالح العامة، وضمان ما يتطلبه المجتمع من خير ورفاهية.

2 - لأن الحرية الاقتصادية هي أفضل قوة دافعة للقوى المنتجة، وأكفأ طريقة لتفجير الطاقات والإمكانيات وتجنيدها لزيادة الإنتاج ومضاعفة الثروة الاجتماعية.

3 - وهناك فكرة ثالثة ذات طابع خلقي محض وهي: إن الحرية، بوجه عام، هي حق إنساني أصيل، وتعبير عملي

عن الكرامة البشرية، وعن شعور الإنسان بها. فليست هي أداة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية أو لتنمية الإنتاج فحسب، وإنما هي تحقيق لإنسانية الإنسان ووجوده الطبيعي الصحيح. والآن لنستعرض من خلال التطبيق مدى توافق النتائج التي توصلت إليها الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي مع أهدافها.

مفهوم الحرية كوسيلة لتحقيق المصالح العامة:

ذكرنا أن هذه الفكرة ترتكز على أساس الإيمان بأن الدوافع الذاتية تلتقي دائماً مع المصالح العامة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، شرط أن تعمل في جو من الحرية المطلقة المجردة من كل قيد من القيم الروحية أو الخلقية، لأنها حرية حتى في تقدير هذه القيم. فالأفراد أحرار في التقيد في تلك القيم أو رفضها.

فعن طريق التنافس الحر بين مختلف المشاريع الإنتاجية، يعمل صاحب المشروع بدافع من مصلحته الخاصة على تحسين مشروعه والاستزادة من كفاءته حتى يحتفظ بأسبقيته على سائر المشاريع. وأن جزاء من يتخلف عن هذا السباق

هو إفلاس مشروعه. فالمنافسة الحرة في النظام الرأسمالي سيف مسلط على رقاب المنظمين يطيح بالضعيف والمهمل والمتكاسل، ويضمن البقاء للأصلح.

لقد أصبح اليوم حديث التوافق بين المصالح العامة والدوافع الذاتية في ظل الرأسمالية والحرية المطلقة أدعى للسخرية منه للقبول. فالمنافسة الحرة من كل قيد، لم تؤد - في الواقع - إلى إشباع الحاجات الإنسانية بأقل نفقة ممكنة، بل إلى تخفيض نفقات الإنتاج بأقل أجر ممكن لليد العاملة ونقل الإنتاج للخارج، وتسريح العمال وإعادة الهيكلة. فعلى سبيل المثال، إن أكثر بلدان العالم إنتاجية وثراء (أمريكا) أصبحت أكثر اقتصاديات العالم سرقة للأجور. فالمنافسة المتصاعدة تسببت في إصابة ما يزيد على نصف السكان بالفزع ففي عام 2.1. حصل أربعة أخماس مجمل الموظفين والعمال الذكور في الولايات المتحدة الأمريكية، عن كل ساعة عمل، على مبلغ تقل قيمته الشرائية عما كانوا يحصلون عليه عام 1985 بمقدار 11%، أي أن المستوى المعيشي الفعلي للغالبية العظمى للشعب الأمريكي قد انهار

في العقد الأخير مع بلوغ أمريكا مرتبـة " أكثر اقتصـاديات العالم إنتاجية "، وفرحة القادة بالازدهار الذي يعم الاقتصـاد الأمريكي " على نحو لا مثيل له منذ خمسة وثلاثين عاماً.

وهذا لا يعني أن المجتمع الأمريكي، إجمالاً، هو الأفقر. إذ لم يسبق أبداً أن حاز الأمريكيون على ما يحوزون عليه اليوم من الثروة والدخول. إلا أن المشكلة تكمن فقط في أن النمو المتحقق هو برمته من حصة الخمس الثري، أي من حصة العشرين مليون عائلة لا غير، حسب الإحصاءات.

وحتى في إطار هذه الفئة يتوزع الدخل توزيعاً غير عادل على نحو شديد للغاية. فواحد بالمائة من أثرى العائلات تضاعف دخلها مرات عديدة منذ 1985. وهكذا، أضحى أغنى الأغنياء، أي حوالي نصف مليون مواطن يمتلكون اليوم ثلث الثروة التي يمتلكها الأهالي في الولايات المتحدة الأمريكية. وانعكست هذه الثمار على مديري المشروعات الكبيرة الذين ارتفع دخلهم، العظيم أصلاً، بشكل صاف بمقدار 25.% خلال السنوات الخمس الأخيرة.

ويحصل غالبية هؤلاء المديرين الكبار على رواتبهم

العالية إكراماً لما يبذلون من جهد يرمي إلى تخفيض تكاليف العمل من ناحية الأجور، بكافة السبل بما فيها الانتقال من الوطن إلى أي بقعة من بقاع العالم.

فعلى سبيل المثال، تشغل المشروعات الأمريكية في المكسيك ما يقرب من نصف مليون عامل بأجر يقل عن دولار واحد في اليوم. أضف إلى هذا، أن هؤلاء العاملين لا يحصلون على أية مدفوعات اجتماعية كالتأمين الصحي أو الضمان الاجتماعي. وفي كافة القطاعات طور المديرون القياديون إستراتيجيات يستطيعون من خلالها تفادي تأسيس أية تنظيمات تدافع عن مصالح العاملين لديهم. وكما قال لستر ثارو: (إن بوسع المرء أن يدعي أن من في أمريكا من رأسماليين، قد أعلنوا الحرب الطبقية على عمالهم، وأنهم قد فازوا بها).

والسؤال الذي يفرض نفسه في الوقت الحاضر، إذا كان هذا هو عليه الحال في أمريكا، قلب الحرية النابض؛ فإلى أي مدى يمكن أن تضمن الدوافع الذاتية للرأسماليين فيها تحقيق المصالح العامة في مختلف المجتمعات.

وبمعنـى آخـر، هـل تتوافـق المصـالح الخاصـة للمجتمـع الرأسمالي مع مصالح غيره من المجتمعات البشرية وخاصـة بعد أن مد أجنحته لتطال، عن طريق العولمـة، كل بقعـة من بقـاع العـالم، مـع مـا ذكرنـا مـن تجـرده المـذهبي مـن كـل الإطارات الروحية والخلقية. ألسنا نعيش في الوقت الحاضـر نظـام السـخرة واسـتعباد الشـعوب فـي أراضـيها لحسـابه واستعبادها لقضاء دوافعه الذاتية فقط؟

والحقيقـة أن الواقـع التـاريخي للرأسمالية هـو الـذي يجيـب على هذا السؤال.

فكلنـا يعلـم مـا قاسـته الإنسـانية علـى أيـدي المجتمعـات الرأسـمالية نتيجـة لفراغهـا الروحــي، وانهيارهــا الخلقــي فالحريـة الاقتصـادية التـي لا تحـدها حـدود معنويـة، هـي من أفتك أسلحة الإنسـان بالإنسـان، وأفظعهـا إمعانـاً فـي التـدمير والخراب. لقد كان من نتـاج هذه الحريـة مثلاً، تسابق الـدول الأوروبيــة بشــكل جنــوني علــى اســتعباد البشــر الآمنــين وتسـخيرهم فـي خدمـة الإنتـاج الرأسـمالي. وتـاريخ أفريقيـا وحدها صفحة من صفحات ذلك السباق المحموم تعرضت فيه القارة الأفريقية لطوفان من الشقاء، إذ قامت دول عديدة

كبريطانيا، وفرنسا، وهولندا وغيرها، باستيراد كميات هائلة من سكان أفريقيا الآمنين، وبيعهم في سوق الرقيق، وتقديمهم قرابين للعملاق الرأسمالي وكان تجار تلك البلاد يحرقون القرى الأفريقية ليضطر سكانها إلى الفرار مذعورين، فيقوم التجار بمساكهم وسوقهم إلى السفن التجارية التي تنقلهم إلى بلاد الأسياد. وما قيام بريطانيا، فيما بعد بحملة واسعة ضدهم وضد القرصنة، إلا تمهيداً لقرصنتها وحدها، حيث أتت بأسطولها الفخم إلى سواحل أفريقيا، واحتلت مساحات كبيرة على الشواطئ الغربية وبدأت بعملية استعباد لا نظير لها في التاريخ..

ومن العبودية والاستعمار البريطاني، عانت القارة خلال مدة نصف قرن خلت من فظائع الحروب والانقلابات على أيدي النظامين المسيطرين على العالم، الشرقي والغربي على السواء. وبقيت تتأرجح من أيدي الماركسيين إلى أيدي ما يسمى بالديموقراطيين، مع كل ما تبع ذلك من قلب بنياتها رأساً على عقب، وتبديد ثرواتها، ونهك قيمها الروحية والفكرية، وسرقة كل ما هو ضروري لحياة شعوبها. وها

هي تحت ظل نظام العولمة الجديد، تحل فيها قرصـنة أمريكـا بـأجلى صـورها. فمع اعتـذار الـرئيس الأمريكـي كلينتـون لهـا من التـاريخ، تشعل فيها الحـروب الداخليـة الطاحنـة لتـاتى مـن كـل حـدبٍ وصـوب الشـركات الأمريكيـة، الغـازين الجـدد، والشـركات الأوروبيـة الغـزاة التقليـديين، لاغتصـاب ثرواتهـا المعدنيـة الدفينـة، هـذه الحـروب التـي تجـري بأيـدي شـعوبها بالذات وباسم الديموقراطية والحرية.

فهل لنـا أن نعتقد بـأن الحريـة الرأسمالية التـي تعمل دون أي اعتبــار روحــي أو خلقــي، بإمكانهــا أو تســتطيع تحويــل جهـود البشـر فـي سـبيل مكاسـبهم الخاصـة، إلـى آلـة تضـمن المصالح العامة وتحقيق الرفاهية للجميع؟

وهذا، في الواقع، لم يعد يقتصـر علـى أفريقيـا وحدها، بـل يشمل جميع أنحاء العالم التعيس. فحمى الخصخصة، في ظـل العولمة، وما يرافقهـا مـن تسريحات عشـوائية للعمـال، نتيجـة الصـهر والانـدماج للمؤسسـات الإنتاجيـة والمرافـق العامـة، والسـلب لقـواهم الشـرائية وحقـوقهم الاجتماعيـة والصـحية.. إلـخ، لـم تسـتثن أي بلـد علـى الإطـلاق، وهـي بصـفتها حـرب ضـارية علـى الطبقـة العاملـة، ليسـت كبقيـة حـروب الطبقـات

التي شاعت منذ أوائل القرن حتى الآن؛ ذلك أنها تصيب ما يزيد على 95% من الجنس البشري على وجه الكرة الأرضية، بعد أن نسف من الوجود كل منتج خاص أو تقليدي، وتحول القسم الأعظم منها، في كافة فروع الإنتاج إلى عمال، واقتصرت الفعاليات الاقتصادية على الشركات العالمية في كل مكان. وهكذا، تحولت الرأسمالية إلى سلاح جاهز بيد الأقوياء يشق لهم الطريق، ويعبد أمامهم سبل المجد والثروة على جماجم الآخرين.

2 - الحرية سبب لتنمية الإنتاج:

لابد لإيضاح هذا الخطأ الجسيم من عرض بعض نتائج تنمية الإنتاج في ظل الحرية الرأسمالية.

لنتساءل أولاً: ما هي المشاريع التي نما إنتاجها في ظل الحرية المطلقة المقرونة بألوان لا حصر لها من الظلم والاستهتار والجشع والطمع؟

إنها - بدون شك - المشاريع القوية التي حطمت غيرها من المشاريع (دون حاجة إلى تأميم)، وبدأت بالاحتكار

تـدريجياً إلـى أن قضـت علـى كـل لـون مـن ألـوان التنـافس وثمراتـه فـي مضـمار الإنتـاج وتحولـت بـذلك المنافسـة إلـى صفر.

فالتنـافس الحـر الـذي يواكـب الحريـة بـالمعنى الـذي يسـمح بزيـادة الإنتـاج، لا يواكـب الحريـة والرأسـمالية إلا شـوطاً محدوداً، ثم يخلي الميدان بعد ذلك للاحتكار، الـذي ينجم عنـه تراجـع النمـو الاقتصـادي نتيجـة الجشـع والطمـع مـن جهـة المنتجين، وتضـاؤل القـوة الشـرائية لـدى المسـتهلكين، وهكـذا فإن النظام الاستهلاكي يقضي على المستهلكين.

إن الزيـادة فـي الإنتـاج - فـي الواقـع - لـم تقتـرن بانخفـاض الأسعار، لفقدان المزاحمة رغم انخفـاض كلفـة الإنتـاج بسـبب انهيـار أسـعار المـواد الأوليـة، وسـرقة حقـوق العمـال، ولـم تترافـق بتـوفير قـدر أكبـر مـن السـعادة للمجتمـع الرأسـمالي نفسه، نظراً لسوء التوزيع الذي رافق الوفرة في الإنتاج.

والمـذهب الرأسـمالي أعجـز مـا يكـون عـن امـتلاك الكفـاءة التوزيعيـة التـي تضـمن رفاهيـة المجتمـع وسـعادة الجميـع فالرأسـمالية - فـي الواقـع - تعتمـد فـي التوزيـع علـى أسـاس

جهاز الثمن - وهذا يعني أن من لا يملك ثمن السلعة ليس له الحق في الحياة. وبذلك يحكم بالموت جوعاً على من كان عاجزاً عن اكتساب هذا الثمن لعدم قدرته على المساهمة في الإنتاج، أو لعدم تهيئة فرصة له للمساهمة، أو لوقوعه فريسة في يد المساهمين الأقوياء الذين سدوا في وجهه كل الفرص. ولهذا كانت بطالة الأيدي العاملة في المجتمعات الرأسمالية من أفجع الكوارث الإنسانية في المجتمعات الأخرى.

فليست المبالغة في كفاءة المذهب الرأسمالي وقدرته على تنمية الإنتاج إلا تضليلاً وستراً للجانب المظلم منه، والذي يحكم بالحرمان من التوزيع على من لا يحصل على القطع السحرية من النقود.

فما الفائدة إذاً من زيادة الإنتاج إذا لم يقترن بإشباع الحاجات الأساسية بل وتحقيق الرفاهية الاجتماعية؟ إن الرفاهية الاجتماعية العامة لا تتعلق بكمية الناتج العام، بمقدار ما تتعلق بكيفية تقسيم هذا الناتج على الأفراد. ولذا فقد قرن الإسلام وشريعته الإلهية التنمية بالتوزيع كما سنرى

فيما بعد.

3 – الحرية تعبير عن الكرامة الإنسانية:

أي بوصـفها المظهـر الجـوهري للكرامـة وتحقيـق للـذات اللـذين لـيس للحيـاة بـدونهما أي معنـى. والمـراد بالحريـة الجوهرية توفير القدرة والوسائل والشروط التـي تعين الفرد على النجاح في عمله كإنسان في ظل الحرية.

والرأسمالية، في الواقع، بعيدة كل البعد عن هذه الحريـة بالمعنى الجوهري، وتقتصر على الحريـة الشكلية، أي حريـة أصـحاب الثـروات الضـخمة فـي الاسـتزادة مـن ثـرواتهم بـالطرق التـي تتفق مع مصـالحهم الشخصـية، وحـريتهم فـي استخدام العامل أو رفضه، وحرية رجال السلطة في استخدام أتباعهم في أعلى المراكز، ولو لم يملكوا من المؤهلات ما يسمح لهم بـذلك وحـريتهم فـي تحويـل الخطـأ إلـى صـواب والصـواب إلـى خطـأ، وحـريتهم فـي تكمـيم الأفـواه التـي لا توافقهم، وشطب العلوم التي ليست من مصلحتهم.. إلخ.

وهكذا، فـإن هذه الحريـة الشكلية لا تتـأتى إلا لعدد ضئيل جداً من الشعب، بحيث تحولهم - لشدة المبالغـة فـي الحريـة -

إلـى صـفة الهمجيـة، فـي الوقـت الـذي يـراد منهـا أن تمثـل الصفة الأولى للإنسانية.

فتحت اسم نظام السوق الغوغائي تتحكم في العالم أجمع، في الوقت الحاضر طبقة ضئيلة جداً من الشبان المراهقين، دون علم ولا خبرة ولا إحساس بالمسؤولية، مدعومة بأجهزة تكنولوجيـة علـى درجـة كبيـرة مـن السـرعة والفعاليـة، ولا تخضع لسيطرة أية حكومة، حتى في أمريكا نفسها، حامية هذا النظام. ويكفي أن يعلن أي مسؤول عن حصول تباطؤ فـي أي رقم من الفعاليات الاقتصادية في بلاده، حتى تقوم بنزح كل ما لديها من أموال، غدت خفيفة الحركة لاعتمادها على الأسهم والسندات والمضاربات بها وبالعملات، وتؤدي بالبلد، في لمح البصر إلى الإفلاس.

أما بقية أفراد الشعب، فالحرية الشكلية التي تؤمنها لهم لا تعدو السماح لهم بممارسة مختلف ألوان النشاط الاقتصادي فـي سبيل الغايات التـي يسعون إلـى تحقيقها دون أن تعينهم على ذلك.

إن إقرار هذا النوع من الحرية الشكلية، يعني عدم إمكان وضع مبدأ لضمان العمل للعامل، أو ضمان المعيشة لغير العامل من العاجزين، لأن وضع مثل هذه الضمانات لا يمكن أن يتم بدون تحديد تلك الحريات التي يتمتع بها أصحاب العمل وأرباب الثروة.

وهو ما يتنافى مع مبدأ الحرية الشكلية التي تسمح لكل شخص بالتصرف في المجال الاقتصادي كما يريد ولما كانت الرأسمالية تؤمن بهذا المبدأ، فقد وجدت نفسها مضطرة إلى رفض فكرة الضمان أي فكرة الحرية الجوهرية. ولكن لقد تبين - بما لا يدع أي مجالٍ للشك: " أن من يعمل ليعيش وحده، لابد من أن يزول هو أيضاً، إن آجلاً أو عاجلاً، مع المجموع.

فالحرية - في الواقع - إن كانت نزعة أصيلة في الإنسان لأنه يرفض بطبعه القسر والضغط والإكراه، ولكن لابد للإنسان من حاجات جوهرية لا معنى للحرية بدونها. فهو بحاجة - مثلاً - إلى شيء من السكينة والاطمئنان في حياته، لأن القلق يرعبه، كما ينغص حياته الضغط والإكراه. فإذا فقد كل الضمانات التي يمكن للمجتمع أن يؤديها له في حياته

ومعيشته، خسر بذلك حاجة من حاجاته الجوهرية، وحرم من إشباع ميله الأصيل إلى الاستقرار والثقة، كما خسر حريته كاملة. فالتوفيق الدقيق والحكيم بين حاجة الإنسان الأصيلة إلى الحرية، وحاجته إلى الاستقرار مثلاً في العمل، والثقة في المستقبل، وسائر حاجاته الأصلية الأخرى في الحياة هو العملية التي يجب أن يؤديها أي مذهب كان للإنسانية، إذا أراد أن يكون عالمياً قائماً على أسس راسخة من الواقع الإنساني.

وأخيراً، فإن موقف الرأسمالية من الحرية والضمان ينسجم كل الانسجام مع الإطار العام للتفكير الرأسمالي لأن الضمان ينطوي على فكرة تحديد حريات الأفراد والضغط عليها، ولا تستطيع الرأسمالية أن تجد لهذا الضغط والتحديد مسوغاً على أساس مفاهيمها العامة عن الكون والإنسان.

إن الضغط والتحديد في الإسلام، يستمد - في الواقع - مبرره من الإيمان بسلطة عليا تمتلك حق تنظيم الإنسانية وتوجيهها في حياتها، ووضع الضمانات المحددة لحريات الأفراد، على ضوء الدين الحنيف، إذ يرى أن للإنسان خالقاً

حكيمـاً مـن حقـه أن يصـنع لـه وجـوده الاجتمـاعي، ويحـد طريقته في الحياة لصالحه وصالح الإنسانية جمعاء.

أوجه الالتقاء بين الماركسية والرأسمالية!..

بعد كل ما تقدم، لسنا بحاجة إلى كثير من الجهد لنبين أن الرأسـمالية مقرونـة بالحريـة المطلقـة، تلتقـي مـع المـذهب الماركسي في عدة نقاط جوهرية..

إن كـلا النظـامين أعطـى القيمـة الرئيسـية فـي المجتمـع لمـالكي وسـائل الإنتـاج والمسـيطرين عليهـا، وإن مصـالح الإنتـاج هـي التـي تحـدد القيم التـي تحكم المجتمع لا مصـالح الإنسان.

إن وسـائل الإنتـاج انحصـرت فـي يـد الأقويـاء فـي النظـامين، فـي يـد رجـال الحـزب السياسـي الـذين يملكـون السلطة السياسية في النظـام الاشتراكي، وفـي يد المحتكـرين للإنتاج والـذين يفرضـون رجـال السلطة السياسية فـي النظـام الرأسمالي.

وبهذا، فـإنهم يجمعون بين السلطة والمـال بـآن واحد فـي كلا النظامين.

ويتساوى النظامان بتدويل نظاميهما وفرضهما على جميع بلدان العالم وشعوبها، وكأن العالم في كل مكان، ورغم بعد المسافات واختلاف العقول والثقافات والمعطيات، يعاني من ذات المشاكل وذات الهموم، ويتقبل ذات الحلول، حتى وإن ثبت أن هذه الحلول غير ناجعة في موطنهم بالذات. هذا، مع كل ما زامن هذا التدويل من نبش وقلب للبنيات الأساسية من هذا النظام أو ذاك.

أليست التحولات التي حصلت لصالح الاشتراكية في بلدان العالم الثالث عن طريق تجريد الزراع والصناع المحليين من وسائل رزقهم وإنتاجهم بغية خلق الطبقة الرأسمالية التي تستطيع أن تشيد المصانع والمزارع الكبيرة التي هي الطريق إلى الاشتراكية، حسب زعمها، أليست هذه التحولات هي نفسها التي فرضها أيضاً النظام الرأسمالي على هذه البلدان باسم التخلص من التخلف، لإحلال الإنتاج المؤسساتي - في الواقع - محلها لصالح الشركات العالمية، وباسم التطور والتقدم؟

أليس في تجريد شعوب بلدان العالم الثالث من ثرواتها

الطبيعية، ووسائل إنتاجها، ومهنها، وجعلها تابعة للخارج - في الشرق أو الغرب - ذات المفهوم من العبودية الذي تفسر به الماركسية تحول طبقة أسرى الحرب إلى عبيد للقبائل التي أثرت نتيجة استعبادهم؟

ألم تعان شعوب هذه البلدان من سيئات النظامين معاً: جهاز الحكم الدكتاتوري العسكري سياسياً، هبة الماركسية، الذي يبيح لنفسه القتل والسجن والطرد والتعذيب دون حكم أو محاكمة، ويستولي على الممتلكات ويغتصب الحقوق ويتوزعها بين أفراده، والجهاز الاقتصادي الذي لا يرى حرجاً باقتباس النهج الرأسمالي بأشنع صوره، والذي يتيح للشركات العالمية الغربية الحرية المطلقة في قلب البلدان أعاليها أسافلها لإبادة كل أثر للإنتاج المحلي بكافة أنواعه، وإعداد البنيات التحتية التي تسهل لها إقامة مؤسساتها الإنتاجية البديلة، على حساب البساتين والحقول، التي كانت تغذي الشعوب بأفضل أنواع المنتجات الزراعية وأرخصها، لإيصال منتجاتها البديلة إلى كل بقعة من بقاع هذه البلدان، وتجعلها تابعة إليها في الغذاء والكساء وكافة الاحتياجات.ورحم الله صديقي أحمد سعد ابن قريتي الذي

كان يمتلك معملا صغيرا لمنتجات الألبان ويسوقها لمحلات البقالة فدهسته مصانع وشركات منتجات الألبان العملاقة تحت أقدامها وحولته إلى بائع متجول صغير للزبادي على عربة صغيرة وكان منظره البائس يذكرني دائما بفقراء الهنود بعد ما كان يحظى به من تقدير واحترام كمنتج شهير لأجود منتجات الألبان بالقرية والمناطق المجاورة لها.

أليس النظامان هما المسؤولان عن إلحاق عملية التفريغ المادي لشعوب بلدان العالم الثالث بالتفريغ الذاتي من الأسس التربوية والأخلاقية والثقافية والعلمية.. إلخ وفرض الأسس الغريبة عنهم محلها، من الشرق أو الغرب - حسب الحال - مما جعل السكان الأصليين غرباء في أوطانهم، وعبيداً للأجانب في عقر دارهم؟

هذا، وإذا ما أفاد المذهب الماركسي في شيء، فإنه - مما لا شك فيه - قد أفاد المذهب الرأسمالي، وجعل المنتجين يغدقون بعطاءاتهم للعمال ليسدوا بذلك الطريق الذي يمكن أن تنفذ منه الشيوعية. وما أن زال خطر ثورة العمال المرتقبة، بزوال الاشتراكية نفسها في موطنها بالذات، حتى

كشـرت السلطات الرأسـمالية عـن أنيابهـا، وأخـذت بحرمـان العمـال الضـمانات الاجتماعيـة التـي كانـت قـد منحـتهم إياهـا، وتفننت بـألوان التسريح التعسفي، واستغننت أكثر فـأكثر عن العمال، وقلصت أجورهم إلى أدنى المستويات، وتحول ثلاثـة أرباع المعمورة إلى فقراء.

وها هو ميخائيل جورباتشوف، أخذ يصحو - بعد فوات الأوان - مـن ثمالـة أقـداح انتصـاره فـي حركتـه التصـحيحية الميمونة، بعد أن نحي جانباً عشية تأديته واجبه كـاملاً نحو أسياده ومخدريه، وأخذ يسير فـي جنـازة شـعبه نائحـاً، بعد أن سدد لـه الطعنـة المميتـة، ليعلـق فـي فنـدق " الفيرمونت " فـي سان فرنسيسكو عام 1995، رداً على سؤال أحد الصحفيين التالي..

إن كنـتم تعتقـدون أن العـالم برمتـه سـيتحول إلـى برازيـل كبيرة، أعنـي إلـى دول تسـودها اللامسـاواة، مـع وجـود أحيـاء مقفلة تسكنها النخب الثرية؟

فأجـاب: (إنكـم بهـذا السـؤال تطرحـون لـب المشـكلة علـى بسـاط البحـث.. إنهـا لحقيقـة أن روسـيا نفسـها أصـبحت علـى

شاكلة البرازيل).في الواقع، لقد تحول العالم أجمع إلى برازيل كبيرة.. ويجب ألا ننسى كيف آلت الأوضاع الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية في مصر قبل ثورتها الفتية في 25 يناير عام 2011 في ظل تطبيق النظام الرأسمالي بكل سوءاته وعوراته وكيف عانى المصريون في ظله من الفساد و الشقاء والجوع والتفاوت الطبقي والظلم الاجتماعي حتى وصلت نسبة أربعين في المائة من الشعب المصري إلى تحت خط الفقر في ظل هذا النظام الرأسمالي الظالم الفاسد المجرد من كل القيم الروحية والإنسانية، وهذا يعني أن الأسلاك الشائكة، والأجهزة الإلكترونية، وكاميرات الليل والنهار، وجحافل الشرطة وقوات الأمن المدججة بأجهزة التعذيب والقمع لن تحمي إلى ما لا نهاية هذه القلة الضئيلة من الأثرياء المتخمين من الطوفان السكاني المتصاعد من الجائعين والمغتصبة حقوقهم والمحرومين، فثورة الجائعين لا ترحم.ولكم في ثورة تونس ومصر عبرة واضحة وكافية يا أولى الألباب.

النتائـج

النتائج

رفض عالمي للرأسمالية

النتائج

وهكذا، يتبين لنا مما تقدم أن الاقتصاد كعلم قد خسر برهانه العلمي في النظرية الماركسية والرأسمالية على السواء، وأن الاقتصاد كمذهب، على العكس من الأهداف المرسومة له في كلا المذهبين الدوليين قد أثبت فشله في اكتشاف المشاكل الحقيقية التي تعاني منها الشعوب، لأنه بالأصل لا يهدف فعلاً إلى اكتشافها.

وبالتالي فإن الحلول التي طرحت لمعالجة المشاكل الوهمية قد أتت على النظام الاشتراكي من أساسه، وأنها مما لا شك فيه، سوف تأتي - إن آجلاً أو عاجلاً - على النظام الرأسمالي، فبذور انحلاله أخذت تترعرع فيه، وما الانفجارات المالية التي اندلعت في أمريكا قبلة النظام الرأسمالي و في كل مكان من آسيا إلى أوروبا الشرقية، إلى أمريكا اللاتينية، إلى أوروبا الغربية، ومنها إلى كل مكان من المعمورة لأكبر دليل على أن الرأسمالية تسير في طريق الانهيار لتحلق بالماركسية بعد أن أذاقتا الشعوب المقهورة كل ألوان الضنك و الظلم الاجتماعي والشقاء..

وإذا ما كـان فـي تـاريخ الإنسـانية نظـام يسـتحق أن يعـم العـالم أجمـع لمـا يغـدق علـى شـعوبه مـن الخيـر والعدالـة والإنسانية والأمان؛ فمما لا شك فيه، إنه النظـام الاقتصـادي الرباني الذي طرحه الإسلام. لقد ضمن فعلاً، في عصوره الزاهرة تحويل شعوب الإمبراطوريـة الإسلامية التـي امتدت فـي القسم الأكبر من الكرة الأرضـية، شمالاً وجنوباً شـرقاً وغرباً، إلى طبقة واحدة؛ ولكنها واحدة بسعادتها ورفاهيتهـا، ونبوغها، وإنسانيتها وتكافلها مع بعضها، لا إلى فئة قليلة من الأثريـاء علـى حسـاب الأغلبيـة بشـقائها، وفقرهـا، وتشـردها وخوفها على حاضرها ومستقبلها ومستقبل أجيالهـا، كالنظـام الرأسمالي العـالمي الجديد الـذي هيمن على العـالم وحده في الوقت الحاضر.

والتحديـد للحريـة فـي المجتمـع الإسـلامي لـم يكـن فقـط لصـالح المجتمع على حسـاب الفرد، ولا لصـالح الفرد علـى حساب المجتمع، ولم يكن زجرياً بأكثريته بل كان يتكون فـي ظـل التربيـة الخالصـة التـي ينشـئ الإسـلام عليهـا الفـرد فـي المجتمـع، ويصـوغ شخصـيته ضـمنها. إن لتلـك الإطـارات قوتها المعنوية الهائلة التي توجه الأفراد توجيهاً صـالحاً دون

أن يشعروا بسلب شيء من حريتهم. ولذا، فإن هذا التحديد الذاتي لم يكن - في الحقيقة - تحديداً للحرية، وإنما هو عملية إنشاء للمحتوى الداخلي للإنسان الحر، إنشاءً صالحاً بحيث تؤدي الحرية في ظله رسالتها الصحيحة.

فبينما يقول القرن الثامن عشر: " لا يجهلن سوى الأبله، إن الطبقات الدنيا يجب أن تظل فقيرة، وإلا فإنها لن تكون مجتهدة " (آرثر يونج).

ويقول القرن التاسع عشر: " ليس للذي يولد - في عالم تم امتلاكه - حق في الغذاء إذا تعثر عليه الظفر بوسائل عيشه عن طريق عمله أو أهله، فهو طفيلي على المجتمع، ولا لزوم لوجوده، فليس له على خوان الطبيعة مكان والطبيعة تأمره بالذهاب " (مالتوس).

يقول الإسلام قبل هؤلاء بألف سنة: " إن الفقر والحرمان ليسا نابعين من الطبيعة نفسها، وإنما نتيجة لسوء التوزيع والانحراف عن العلاقات الصالحة التي يجب أن تربط الأغنياء بالفقراء " ويقول الإمام علي كرم الله وجهه ".

" ما جاع فقير إلا بتخمة غنى ".

إن هذا الوعي لقضـايا العدالـة الاجتماعيـة فـي التوزيـع، لا يمكن أن يكون وليد المحراث والصـناعة البدائيـة اليدويـة رداً علـى مفهوم الماديـة التاريخيـة، ولا وليـد الحريـة المطلقـة فـي استغلال الإنسـان لأخيـه الإنسـان فـي النظـام الرأسمالي، إنـه يكمن في الإنسان ذاته، الإنسان الذي رباه الإسـلام - فمـا هـي حقوق الإنسان في الاقتصاد الإسلامي؟

* * *

وعود الاقتصاد الإسلامي

من مجتمع الذئاب إلى مجتمع التواد والتراحم

وعود الاقتصاد الإسلامي

رفض عالمي للرأسمالية

وعود الاقتصاد الإسلامي
من مجتمع الذئاب إلى مجتمع التواد والتراحم

أ - الاقتصاد الإسلامي كعلم..

إن المذهب الاقتصادي الإسلامي لا يزعم لنفسه الطابع العلمي، كالمذهب الاقتصادي الماركسي، كما أنه ليس مجرداً عن أي أساس عقائدي معين أو أية نظرة إلى الحياة والكون سوى النفع المادي، كالمذهب الاقتصادي الرأسمالي. وقد أثبتنا فيما سبق أن الاقتصاد الرأسمالي لا يملك بالفعل صفة العلم..

وبمعنى آخر، فالاقتصاد الإسلامي ليس علماً مصطنعاً لقوانين يعتبرها طبيعية، وهي - في الواقع - غير طبيعية (الماركسية)، ولا كعلم الاقتصاد السياسي في الاقتصاد الرأسمالي الذي يراقب ويحسب ليقدم التفاسير والتعليلات التي لا طائل تحتها (فالتعديلات التي تطرأ عليه كل عام تتجاوز الأسس الثابتة، وتذخر بالتناقضات).

فالاقتصاد الإسلامي هو في حقيقته ثورة لقلب الواقع

الفاسد وتحويله إلى واقع سليم. إنه ثورة من داخل النفس على النفس الأمارة بالسوء لكي تصبح كريمة سخية عادلة جديرة بصفة الإنسان. إنه تغيير الواقع، لا وصف وتفسير له. كما أنه ليس علماً افتراضياً مرسوماً في أروقة المكاتب، والذي جاءت نتائجه خاطئة وبعيدة جداً عن الواقع..

وما لنا وكلمة العلم في هذا المجال. فلم يسبق في تاريخ الحضارات التليدة التي تعاقبت على الكون، في عظمتها وجلالها وسموها وعبقريتها، أن ادعت حضارة أن اقتصادياتها كانت تقوم على العلم، أو أنها ابتدعت نظريات علمية اقتصادية، خاصة وقد ثبت لنا أن الاقتصاد العلمي، بشقيه الشرقي والغربي، لاقى فشلاً ذريعاً في نظرياته خلال مدة لم تتجاوز النصف قرن.ومن هذا المنطلق نتناول الاقتصاد الإسلامي كمذهب فريد ومتميز عن تلك المذاهب الاقتصادية التي ثبت فشلها و وتعثرها وسيرها في طريق مسدود.

ب – الاقتصاد الإسلامي كمذهب..

الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي:

يتميز الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي بأركان رئيسية ثلاثة تختلف عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى وهي:

1 - مبدأ الملكية المزدوجة.

2 - مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود.

3 - مبدأ العدالة الاجتماعية.

أولا – مبدأ الملكية المزدوجة...

يختلف الإسلام عن الرأسمالية والاشتراكية في نوعية الملكية التي يقررها اختلافاً جوهرياً.

فالرأسمالية تؤمن بالملكية الخاصة كقاعدة عامة، لمختلف أنواع الثروة في البلاد، ولا تعترف بالملكية العامة إلا حين تفرضها الضرورة الاجتماعية القصوى.

والاشتراكية، على العكس من ذلك، تعتبر فيها الملكية الاشتراكية أو ملكية الدولة بمثابة المبدأ العام الذي يطبق على كل أنواع الثروة في البلاد.

أما الإسلام، فيقر الأشكال المختلفة للملكية في وقت

واحد. فيضع مبدأ الملكية المزدوجة (الملكية ذات الأشكال المتنوعة) بدلاً من مبدأ الشكل الواحد للملكية الذي أخذت به الرأسمالية والاشتراكية. فهو يؤمن بالملكية الخاصة، والملكية العامة، وملكية الدولة. ويخصص لكل شكل من هذه الأشكال حقلاً خاصاً تعمل فيه. دون أن يعتبر شيئاً منها شذوذاً واستثناءً، أو علاجاً مؤقتاً اقتضته الظروف.

ولهذا، كان من الخطأ أن يسمى المجتمع الإسلامي مجتمعاً رأسمالياً، وإن سمح بالملكية الخاصة، لأن الملكية الخاصة بالنسبة إليه ليست هي القاعدة العامة. كما أن من الخطأ أن نطلق على المجتمع الإسلامي اسم المجتمع الاشتراكي، وإن أخذ بمبدأ الملكية العامة، لأن الشكل الاشتراكي للملكية ليس هو القاعدة العامة في رأيه.

وكذلك من الخطأ أن يعتبر مزجاً مركباً من هذا وذاك، لأن تنوع الأشكال الرئيسية للملكية في المجتمع الإسلامي، لا يعني أن الإسلام مزج بين المذهبين وأخذ من كل منهما جانباً، وإنما يعبر ذلك التنوع في أشكال الملكية عن تصميم مذهبي أصيل، قائم على أسس وقواعد معينة، وموضوع ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم تناقض الأسس

والقواعد التي قامت عليها الرأسمالية والاشتراكية.

فتحديد نوع الملكية يمكن أن يستوحي من الطبيعة ذاتها للثروات الطبيعية

فالملكية العامة، كمنابع، المياه، والأحراش، والمراعي ومصادر الطاقة، والثروات المعدنية عموماً هي، كالشمس والهواء ملك لكل أفراد المجتمع.

فهي ملكية مشتركة منع الإسلام الفرد من الاختصاص بها، وفرض ألا يتملك منها إلا بقدر حاجته.

وحتى المعامل التي تقوم باستثمار هذه الثروات يجب أن تكون مشتركة لأن الإنتاج من حق المجموعة. فإذا ملك فرد مصنعاً لاستخراج هذه الثروات، فهذا يعني أنه سيستخرج منها أكثر من حقه فيها، أي ما هو حق لمجموع أفراد المجتمع

ولذا، فعلى الجماعة الممثلة بالدولة أن تتولى تنظيم استخراج هذه المواد وتوزيعها على المجموع لأن الفرد سيلجأ إلى بيعها للناس وهذا لا يجوز لأنها من حقهم على

الدولة.

نظرة الإسلام العامة إلى الأرض..

تقسم الأرض إلى قسمين..

- **الأرض العامرة طبيعياً**: وهي التي وفرت لها الطبيعة شروط الحياة والإنتاج من ماء ودفء ومرونة في التربة وما إلى ذلك

- **الأرض الميتة**: وهي التي بحاجة إلى جهد إنساني يوفر لها تلك الشروط.

فالأرض العامرة هي ملك للدولة، وكذلك بالنسبة للأرض الميتة، أي ذات طابع عام للملكية. إلا أن إحياء الأرض الميتة، أي إنفاق الفرد جهداً خاصاً على أرض ميتة، يمنح هذا الفرد الحق بالانتفاع بالأرض، ما دام عمله مستمراً في الأرض، فإذا استهلك عمله، أو توقف عن استثمارها سقط حقه فيها. أي أن العمل في الأرض ليس سبباً لتملك الفرد رقبة الأرض وإنما سبباً لحقه في الانتفاع فيها فقط. ويسمح الإسلام من الناحية النظرية للإمام بفرض الضريبة عليه ليشترك المجتمع كله في الاستفادة من الأرض، التي هي -

في الأصل ليست ملكاً أو حقاً لأي فرد، إنها هبة من الله تعالى للمجتمع كله.

المواد الأولية:

تأتي المواد الأولية بعد الأرض مباشرة في الأهمية. فكل ما يتمتع به الإنسان من سلع وطيبات مادية مردها إلى الأرض. وما تذخر به من مواد وثروات معدنية.

ويقسم الفقهاء المعادن إلى قسمين: المعادن الظاهرة، والمعادن الباطنة.

فالمعادن الظاهرة: هي التي لا تحتاج إلى مزيد من العمل لإجلاء جوهرها، كالملح والنفط مثلاً. أي المعدن الذي تكون طبيعته المعدنية بارزة، سواءً احتاج الإنسان إلى حفر وجهد للوصول إلى آباره في أعماق الطبيعة، أو وجده بيسر وسهولة على سطح الأرض أي كله من عطاء الله، عدا استخراجه.

وأما المعادن الباطنة: فهي كل معدن احتاج في إبراز خصائص المعدنية إلى عمل وتطوير، كالحديد والذهب (أي

يحتاج إلى جهد زائد من البشر).

والرأي الفقهي السائد أن المعادن الظاهرة تعتبر من المشتركات العامة بين كل أفراد المجتمع، فلا يعترف الإسلام لأحد بالاختصاص بها، ولأنها مندرجة ضمن الملكيات العامة. ويسمح للأفراد بالحصول منها على قدر حاجتهم دون أن يستأثروا بها أو يتملكوا ينابيعها.

وعلى هذا، يصبح للدولة وحدها الحق في أن تستثمرها، بقدر ما تتطلبه الشروط المادية للإنتاج والاستخراج من إمكانيات، وتضع ثمارها في خدمة الناس.

أما المشاريع الخاصة التي يحتكر فيها الأفراد استثمار المعدن، فتمنعها منعاً باتاً ولو مارست تلك المشاريع العمل والحفر للوصول إلى المعدن واكتشافه في أعماق الأرض، فليس له الحق في تملك المعدن وإخراجه عن نطاق الملكية العامة

وأما المعادن الباطنة: إنها في الرأي الفقهي السائد من المشتركات العامة، فهي تخضع لمبدأ الملكية العامة ولا يسمح للفرد بتملك عروقها وينابيعها في الأرض إلا بالقدر

الذي تمتد إليه أبعاد الحفرة حسب الرأي السائد فقهياً. وإن كان هناك اختلافات كثيرة بين الفقهاء في هذا الصدد.

ويواجه الفرد، منذ البدء في العمل، تهديداً بانتزاع المعدن منه إذا حجز المعدن وقطع المعدن، وجمد الثروة المعدنية. ويكون بذلك حكمه حكم الأرض إذا توقف عن إحيائها.

وهذا النوع من الملكية، يختلف بكل وضوح عن ملكية المرافق الطبيعية في المذهب الرأسمالي، لأن هذا النوع من الملكية لا يتجاوز كثيراً عن كونه أسلوباً من أساليب تقسيم العمل بين الناس، ولا يمكن أن يؤدي إلى إنشاء مشاريع فردية احتكارية، كالمشاريع التي تسود المجتمع الرأسمالي، ولا يمكن أن يكون أداة للسيطرة على مرافق الطبيعة، واحتكار المناجم، وما تضم من ثروات، لأنها ملك المجتمع كله. وهكذا، فإن الإسلام قد سمح بالملكية الخاصة إلا أنه أحاطها بحدود عديدة.

ثانيا – مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود..

ويتجلى هذا المبدأ في الاقتصاد الإسلامي بالسماح للأفراد

بحرية محدودة بحدود القيم المعنوية والخلقية والطبيعية التي يؤمن فيها الإسلام، والتي تؤمن استفادة جميع أفراد المجتمع من الثروات الطبيعية التي أنعم الله بها عليهم.

وهنا نجد الاختلاف البارز بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي. فبينما يمارس الأفراد حريات غير محدودة في ظل الاقتصاد الرأسمالي (لا أخلاق في الاقتصاد والمال) (الغاية تبرر الوسيلة)، وبينما يصادر الاقتصاد الاشتراكي حريات الجميع (عدا رجال الحزب)، يسمح الإسلام للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل العليا التي تهذب الحرية وتصقلها، وتجعل منها أداة خير للإنسانية جمعاء.

والتحديد الإسلامي للحرية في الحقل الاقتصادي على قسمين..

الأول: التحديد الذاتي، الذي ينبع من أعماق النفس، ويستمد قوته ورصيده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الإسلامية.

والثاني: التحديد الموضوعي، والذي يأتي من قوة

خارجية تحدد السلوك الاجتماعي والاقتصادي وتضبطه.

فالتحديد الذاتي، يتكون طبيعياً في ظل التربية الخاصة التي ينشئ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الذي يتحكم الإسلام في كافة مرافق حياته.

وقد كان لهذا التحديد الذاتي نتائجه الرائعة في تكوين طبيعة المجتمع الإسلامي مما برهن على كفاءة الإنسان لخلافة الأرض عن الله سبحانه وتعالى، وصنع عالماً جديداً زاخراً بمشاعر العدل والرحمة، واجتث من النفس البشرية عناصر الشر ودوافع الظلم والفساد.

ويكفي من نتائج التحديد الذاتي، أنه ظل وحده هو الضامن لأعمال البر والخير في المجتمع الإسلامي، بالرغم من ابتعاد المسلمين عن روح تلك التجربة مدة قرون عديدة.

أما التحديد الخارجي، فهو التحديد الذي يفرض على المجتمع الإسلامي من الخارج، بقوة الشرع. ويقوم على المبدأ القائل: (لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة المقدسة من ألوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات

التي يؤمن الإسلام بضرورتها).

ويتم تنفيذ هذا المبدأ عن طريق النصوص التي تنص الشريعة على منع بعض النشاطات الاجتماعية والاقتصادية وإشراف ولي الأمر على تنفيذها بصفته سلطة مراقبة وموجهة مستمدة من القرآن: {أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ} [النساء: ٥٩].

ولذا، فالحرية في الإسلام، ليست حيوانية مستهترة متعالية مستكبرة، إنها محدودة في إطار اجتماعي إنساني يضمن مستوى مناسباً من المعيشة لجميع أفراد المجتمع، بحيث لا تكون هذه الحرية على حساب فقدان الآخرين عملياً وواقعياً قدرتهم على التحرك ليسعوا في الأرض ويأكلوا من رزق الله، كما تفعل الشركات العالمية في الوقت الحاضر في ظل نظام العولمة.

وبهذا فقد حدد الإسلام الملكية الخاصة في حيازة الثروة، ولم يطلقها كما في النظام الرأسمالي دون قيود قانونية أو أخلاقية مما يؤدي إلى اضطراب في توزيع الثروة العامة وخلق الفروق الطبقية الرهيبة.

إلا أنه لم يصادرها كلية كالنظام الاشتراكي، فمصادرة الملكية الخاصة مخالف لفطرة الإنسان، ذلك أن حيازة الأشياء من مظاهر غريزة البقاء، وهي متأصلة في الإنسان، ولا يمكن تجاهلها. فمن طبيعة الإنسان السعي لجمع الثروة له ولأولاده، فإذا انتفى هذا الهدف فقد الحافز على العمل، وفقد الإنسان القدرة على الإبداع وإعمار الأرض والسعي فيها كما أمره الله. كما أنه لم يطلق يد المالك في ملكيته ولا في الطريقة التي يحصل عليها.

تنمية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وربطها بالتوزيع:

لقد حض الإسلام، أول ما حض، على تنمية الإنتاج وربطها بالتوزيع. وقد تكون تنمية الإنتاج النقطة الوحيدة التي تتفق عليها المذاهب الإسلامية والرأسمالية والماركسية جميعاً على الصعيد المذهبي للاستفادة من الطبيعة إلى أقصى حد ضمن الإطار العام للمذهب.

فكل هذه المذاهب تجمع على أهمية هذا الهدف وضرورة تحقيقه بجميع الأساليب والطرق التي تنسجم مع الإطار العام

للمذهب. كما أنها ترفض مالا يتفق مع إطارها المذهبي. فالرأسمالية ترفض مثلاً من الأساليب في تنمية الإنتاج وزيادة الثروة ما يتعارض مع مبدأ الحرية الاقتصادية، والإسلام يرفض من تلك الأساليب مالا يتفق مع نظرياته في التوزيع وتحقيق العدالة الاجتماعية، وأما الماركسية فهي تؤمن بأن المذهب لا يتعارض مع تنمية الإنتاج، بل يسير معها في خط واحد تبعاً لنظرتها عن الترابط الحتمي بين علاقات الإنتاج وشكل التوزيع، أي أن لكل شكل من الإنتاج نوع خاص من التوزيع، ولابد لتكييف التوزيع طبقاً لحاجات الإنتاج، عكس الإسلام الذي يحدد الإنتاج لحساب التوزيع..

فالإسلام يريد من الإنسان المسلم أن ينمي الثروة ليسيطر عليها وينتفع منها في تحسين وجوده ككل، لا لتسيطر عليه، وتستلم منه زمام القيادة، وتمحو من أمامه الأهداف الكبرى. فالثروة وأساليب التنمية تهدف ضمن الشرائع الإلهية إلى تأكيد صلة الإنسان بربه المنعم عليه، وتهيئ له عبادته في يسر ورخاء، وتفسح المجال أمام مواهبه وطاقاته للنمو والتكامل، وتساعده على تحقيق مثله في العدالة والأخوة والكرامة.

والإسلام، على العكس من الرأسمالية التي تنظر إلى عملية تنمية الثروة بصورة منفصلة عن توزيعها، أولا - فهو يربط تنمية الثروة كهدف بالتوزيع ومدى ما يحققه نمو الثروة لأفراد الأمة من يسر ورخاء. فليست تنمية الإنتاج للإنتاج ذاته كهدف وإنما كطريق للتوزيع وسعادة البشرية. فإن لم تساهم عمليات التنمية في إشاعة اليسر والرخاء بين الأفراد، وتوفر لهم الشروط التي تمكنهم من الانطلاق في مواهبهم الخيرة وتحقيق رسالتهم، فلن تؤدي تنمية الثروة دورها الصالح في حياة الإنسان. فالتنمية في الإسلام إذاً ليست كما في النظام الرأسمالي، بزيادة دخل المنتج بنسبة كذا، ولو كان ذلك على حساب تسريح العمال، وزيادة معدل البطالة، وسرقة حقوق العاملين.

ثانيا - ولذا، فقد حرم الإسلام الربا، بوصفه أولى العقبات في التنمية الاقتصادية، ووسيلة سهلة لسرقة أموال الناس دون عمل. فالربوي الرأسمالي يقوم بامتصاص أموال المقترضين دون أن يؤدي أي عمل إنتاجي.

والبديل في الإسلام هو توظيف هذا المال في مشروعات

إنتاجية تؤمن خلق فرص عمل جديدة وزيادة في الإنتاج يتقاسم ريعه العاملون، وأصحاب الأموال، وغير العاملين من المحتاجين، وهو أكثر ضماناً، إذ قد يتعرض المرابي إلى خسارة الفائدة ورأس المال معاً، كما يجري حالياً نتيجة للمضاربات والإفلاسات لكبار المصارف وبيوت المال في العالم الغربي وما يدور في فلكه.

وتعتبر الفائدة في العرف الرأسمالي بمثابة أجر رأس المال النقدي الذي يسلفه الرأسماليون للمشاريع التجارية وغيرها. وتحدد بنسبة مئوية من المال المسلف. ولا تختلف كثيراً عن الأجر الذي يحصل عليه أصحاب العقارات، وأدوات الإنتاج، نتيجة لإيجار تلك العقارات والأدوات وهذا تبرير مكشوف للحصول عى المال دون القيام بعمل يضيف منتجات أو خدمات جديدة.

أما الإسلام، فقد سمح للكسب الناتج عن إيجار العقارات وأدوات الإنتاج وحرم أجر رأس المال، وما ذلك إلا للأسباب التالية:

فالقاعدة التي تجتمع عليها كافة التشريعات هي: أن

الكسب لا يقوم إلا على أساس عمل، وبدون المساهمة من شخص بإنفاق عمل لا مبرر لكسبه. فالكسب الناتج عن ملكية أدوات الإنتاج مسموح به نظراً لما تخزنه الآلة من عمل سابق سوف يكون للمستأجر الحق في استهلاك قسط منه خلال استخدام الآلة في عملية الإنتاج التي يباشرها. أما الكسب الناتج عن ملكية رأس المال النقدي (الفائدة) فليس له ما يبرره نظرياً، لأن المستقرض سوف يرد المبلغ للدائن بكامله دون أن يستهلك منه شيئاً.

وكذلك الحال بالنسبة لاستئجار العقار، فالمستأجر يستأجر عملاً سابقا سوف يستهلك المستأجر قسماً منه حين الانتفاع به.

وتبرر الرأسمالية الفائدة بصفتها تعبيراً عن الفارق بين قيمة السلع الحاضرة وقيمة سلع المستقبل، اعتقاداً منها بأن للزمن دوراً في تكوين القيمة. فالقيمة التبادلية لجنيه اليوم أكبر من القيمة التبادلية لجنيه المستقبل.

إلا أنه إن كان صحيحاً أن العملات الضعيفة في البلدان

الفقيرة المستدينة تنخفض قيمتها باستمرار، كما تنخفض معها - في الوقت نفسه - قيمة موادها الأولية، فإن العملات في البلدان الغنية الدائنة، هي في ارتفاع مستمر كما ترتفع معها قيمة بضائعها باستمرار. ولنتصور حجم الخسائر الباهظة والمضاعفة التي تتكبدها البلدان الضعيفة المدينة لتسديد لخدمة الدين بعملات مرتفعة باستمرار، من عملات وبضائع محلية منخفضة باستمرار.

وزيادة الفوائد المتصاعدة باستمرار لتبلغ أضعاف حجم الدين ذاته.

وكذلك، فمن وجهة نظر الإسلام، ليس للرأسمالي الحق بالفائدة على القرض، حتى إذا صح أن سلع الحاضر أكبر قيمة من سلع المستقبل، لأن توزيع الثروة في الإسلام يتطلب إنفاق عمل مباشر أو مختزن، ويرتبط بمفاهيم الإسلام المذهبية وتصوراته عن العدالة.

وتعتبر الرأسمالية المخاطرة بالمال مبرراً لحق الرأسمالي بالفائدة، فهي بذلك تحرمه من الانتفاع بالمال المسلف - حسب رأيها - كما أنها بمثابة مكافأة له على

انتظاره طيلة المدة المتفق عليها، أو أجرٍ يتقاضاه الرأسمالي نظير انتفاع المدين بالمال الذي اقترضه منه، كالأجر الذي يحصل عليه مالك الدار من المستأجر لقاء انتفاعه بسكناها.

والإسلام يعارض ذلك، لأنه لا يعترف بالكسب تحت اسم الأجر أو المكافأة إلا على أساس إنفاق عمل مباشر أو مختزن - كما ذكرنا - وليس للرأسمالي عمل مباشر أو مختزن ينفقه ويمتصه المقترض ليدفع إليه أجره، ما دام المال المقترض سوف يعود إلى الرأسمالي دون أن يستهلك منه شيئاً.

ثالثا: وكذلك، فقد حرم الإسلام كنز المال.

الآية:{وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ } [التوبة: ٣٤].

والهدف الاقتصادي في هذا التحريم يكمن في أن كنز المال يعني انخفاض كمية الثروة المنتجة، ومن ثم تقليص فرص العمل، وحصول البطالة، مما يزيد الفروقات الاجتماعية وحالات البؤس وشظف العيش.

وهذا المنع من اكتناز المال ليس مجرد ظاهرة عرضية في التشريع الإسلامي، إنه يعبر عن أوجه الخلاف الخطير بين المذهب الإسلامي والمذهب الرأسمالي. فبينما تؤيد الرأسمالية استعمال النقد للاكتناز (بالإضافة إلى دوره كمقياس للقيمة وأداة للتداول) وتشجع عليه بتشريع نظام الفائدة، يحاربه الإسلام بفرض ضريبة على المال المكتنز (الزكاة).

ومن مضار كنز المال الاقتصادية أيضا، أن تجميع الثروات الكبيرة في أيدي الأفراد دون استثمارها، يؤدي إلى زيادة البؤس والحاجة لدى الأغلبية العظمى من الشعب. وهذا يؤدي بدوره، إلى عجز هذه الطبقة عن استهلاك ما يشبع حاجتها من السلع، فتتكدس المنتجات دون تصريف، ويسيطر الكساد على الصناعة والتجارة، فتعم الإفلاسات مختلف النشاطات الاقتصادية ويتوقف الإنتاج، وتستفحل المجاعات، كما في المعادلة التالية:

انخفاض الاستهلاك = كساد= توقف عن الإنتاج= زيادة بطالة= مجاعة

رابعا: وحرم الإسلام المخاطرة:

كالقمار، لأن الكسب فيه لا يقوم على عمل، وإنما يرتكز على أساس المخاطرة، مما يعرض الفرد وعائلته إلى الإفلاس والضياع، ويعود على المجتمع بالانحلال. والإنفاق فيما حرم الله، كالخمر ولحم والخنزير. وقد تبين ضررهما الشديد في الوقت الحاضر نظراً للأمراض الخطيرة التي نتجت عنهما. وتشن السلطات في البلدان الغربية حرباً إعلامية واسعة النطاق للحد من تعاطي الخمر لصلته الوثيقة بأمراض الشرايين، وتشمع الكبد، بالإضافة إلى ضحايا الطرق، التي تشكل القسم الأكبر من الوفيات كل عام.

خامسا: ونهى – في الوقت نفسه – عن الإسراف والتقتير:

الآية:{ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾} [الإسراء: ٢٩].

وجعل المبذر بمثابة السفيه الذي يجب أن يحجر عليه.

والغاية من ذلك، إن في تبديد الثروة وتقتيرها، منع باقي عباد الله من الاستفادة منها

ومنع إنتاج المواد ذات التكاليف الباهظة المبددة للثروة والمشكلة عبئاً على الاقتصاد العام، وكذلك المصاريف غير المنتجة التي تصرف على المظاهر والاحتفالات لأن المحرومين من وسائل عيشهم أحق فيها. ويكفي أن نعلم حجم مليارات الدولارات التي تنفق حالياً على ألعاب الكرة وحدها في العالم كل عام أو مهرجانات الغناء والرقص و السينما، في الوقت الذي تموت فيه الملايين من الجوع، لنعلم فقط زاوية واحدة من زوايا التكاليف الباهظة المبددة للثروة التي تمتص موارد البشرية جمعاء.

سادسا: وحذر من الوقوع في أخطار التبعية الاقتصادية للغير.

وهي في الواقع من أولى خصائص التخلف الاقتصادي في العالم الثالث.

" لا خير في أمة لا تأكل مما تنتج، ولا تلبس مما تصنع ".

ومن المعلوم أن التبعية الاقتصادية في هذه البلدان تصل إلى ما يزيد على 9.% في غذائهم وكسائهم وإنتاجهم وأدوات إنتاجهم.. إلخ، بينما لا يتجاوز في البلدان الصناعية

20% ويبدو خطرها أشد ما يبدو من الناحية الغذائية..

فسلاح الغذاء، أشد مضاءً من كافة الأسلحة، وأنه كان وراء انهيار الاتحاد السوفيتي - كما رأينا - إذ لم تتردد أمريكا في استعماله في الماضي والحاضر، ومن أخطاره أيضاً أن يمنع من وصول المواد الغذائية عوائق طبيعية من زلازل وأعاصير، أو فيضانات، أو جفاف.. إلخ تقضي على المزروعات في البلد المصدر نفسه أو حتى الحروب وما أكثرها.

كما أن الاعتماد على الغير في تغذية الشعوب يخشى معه تعريضها إلى أخطار صحية عن قصد أو غير قصد، من جراء استيراد مواد فاسدة، أو سامة، أو مشبعة بالهرمونات.. إلخ، كما يحصل من وقت لآخر، مثال لحوم البقر البريطانية المجنونة، والدجاج البلجيكية، والألبان ومشتقاتها، والزيوت الإسبانية، مما تطالعنا به الأخبار كل يوم.

سابعا – وفضل الإسلام الإنفاق الإنتاجي على الاستهلاكي:

حرصاً منه على تنمية الإنتاج وزيادة الثروة. فنهى عن

بيع العقار وتبديد ثمنه في الاستهلاك، وحض، حتى في الصدقات على تقديم ما يساعد الفقير على الإنتاج ليأكل من ثماره، على العكس من النظام الرأسمالي - كما رأينا - والذي رفع شعار المجتمع الاستهلاكي ليشجع الإنتاج، فقضى عن الإنتاج والمستهلكين معا.

ثامنا – ولذا، فقد حذر الإسلام من العبث في الأرض وإفساد الطبيعة:

الآيــة: {ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾} [الروم: ٤١].

والفساد في البر والبحر هو ما نعيشه الآن من تجريف لأجود وأخصب الأراضي الزراعية و التلوث في الطبيعة والانهيارات وعدم التوازن الذي طال المرافق الطبيعية بكافة أشكالها نتيجة التعرض للقوانين الطبيعية بغية التحكم فيها وتعديلها وتعليمها دروسها. فهي إذاً نتيجة لغطرسة الإنسان وجبروته واعتقاده مشاركة الإله في ألوهيته.. ومن المعلوم أن التلوث هو ابن هذه الحضارة الحديثة و الإسراف في استخدام الطاقة، و التوسع في إنتاج المنتجات الكيماوية

على مستوى عالمي لغزو العالم في كافة أصقاعه وهو من آيات الله ليريهم نتيجة ما عملوا لعلهم يمتنعون عن ذلك.. ولعلنا نتذكر جميعا المعركة الباسلة التي خاضها أبناء محافظة دمياط في أقصى شمال جمهورية مصر العربية ضد إنشاء مصنع أجريوم الكندي للبتروكيماويات وسط مزارعهم وحدائقهم بالقرب من مصيف رأس البر ومنع هذا الغزو الصناعي العالمي الملوث للبيئة من كبرى الشركات العملاقة متعددة الجنسية في بدايته.

تاسعا – وحض الإسلام على ضرورة التوازن في الطبيعة مراعاة لقوانينها.

الآية:{ وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡزُونٖ ﴿١٩﴾ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ} [الحجر: ١٩ - ٢١].

وكلنا يعلم أن التنافس على الثروة في الاقتصاد الرأسمالي، ونضح الموارد الطبيعية ببرها، وبحرها، وسمائها ومائها، قد أنهك هذه الأرض، وأربك توازنها

فالهزات المتوالية، وتعاقب حالات الفيضانات، والانهيارات الأرضية والجبلية والجليدية، والأعاصير والعواصف، تشمل الكرة الأرضية بأجمعها، ولا يكاد يمر يوم واحد دون حصول هذه النكبات.

عاشرا – ولذا فقد وضع الإسلام ضوابطَ للتصرف في الحرية، وفي حق الإنسان في التصرف بملكيته الخاصة " فلا ضرر، ولا ضرار.. ".

ومن الأمثلة على سوء التصرف بالملكية الخاصة وانعكاسه على أضرار الغير والمجتمع بما فيه المالك نفسه، المثال التالي:

" ركب قوم في سفينة، فاقتسموا.. فاختص كل منهم بمكان.. فأخذ أحدهم ينقر مكانه بفأس.. فقالوا له ماذا تفعل؟! قال: هذا مكاني أفعل به ما شئت.. فإن أخذوا على يده (أي منعوه) نجا ونجوا، وإن تركوه هلك وهلكوا.

وهكذا، فإن المنع من التصرف المطلق بالملك الخاص، يكون ضمن مصلحة الفرد والمجتمع بآن واحد.

فالإسلام إذاً، يؤمن بالملكية الخاصة ضمن حدود، وهي

من حق جميع أفراد الشعب وطبقاته وأديانه دون أي تمييز، إلى جانب الملكية العامة وملكية الدولة. وقد برهن الواقع من التجربتين: الاشتراكية والرأسمالية على خطأ الفكرة المعتمدة على شكل واحد للملكية. وما انهيار النظام الاشتراكي إلا نتيجة الاعتداء على الملكية الخاصة، ونسف طبقة كانت تعمل وتنتج وتغذي الخزانة، واستبدالها بطبقة أخرى، تبين أنها أشد من الأولى استغلالاً وظلماً، دون أن تكون لديها ذات المؤهلات للإنتاج، ولا حتى ذات الدوافع لتنمية الثروة وتغذية الخزينة، اللهم إلا دوافعها الشخصية الضيقة، وما الانفجارات والأزمات الحالية في النظام الرأسمالي إلا نتيجة لإطلاق حرية الملكية من عقالها، دون حدود أو قيود، لدرجة أصبحت موارد الكرة الأرضية برمتها بأيدي فئة ضئيلة من البشر، نادراً ما سجل التاريخ مثيلاً لها في الطمع والجشع والظلم والاستهتار، لا وطن لها، ولا دين، ولا حافز ولا هدف إلا جمع المال بأية طريقة كانت " فالغاية تبرر الوسيلة " والاستئثار بحقوق البشرية جمعاء، مما لم يعد يدع أي مجال لتطبيق العدالة الاجتماعية الركيزة الأساسية للإسلام،

حتى في بلاد الإسلام بالذات دون تحرير الموارد الطبيعية من أيديها.

* * *

رفض عالمي للرأسمالية

العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي

في البعد الاجتماعي للاقتصاد الإسلامي كما أوضحنا تكون الملكية الحقيقية ملكية الرقبة في الأموال والثروات لله سبحانه وتعالي فهو خالقها ومالكها وهو المفيض لها في الطبيعة، نعما مسخرة للإنسان..وللإنسان كإنسان، في هذه الأموال والثروات ملكية خاصة، ملكية المنفعة يحوز ويستثمر ويتمتع من الحلال وفي الحلال ومع التوسط والعدل دونما إسراف وذلك وفق بنود عقد وعهد الاستخلاف..{ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَأَنفَقُواْ لَهُمۡ أَجۡرٞ كَبِيرٞ ﴿٧﴾} [الحديد: ٧]. وبهذه المنهجية الاجتماعية، تميزت مضامين العدل الاجتماعي في الإسلام عن المذاهب التي غالت في الفردية، والأخرى التي غالت في قهر الفردية، فلقد توسط الإسلام فلم يجرد الإنسان من حق الملكية للثروات والأموال.. وأيضا لم يرفع الضوابط عن حريته في التملك والتصرف.. وإنما وقف بهذه الحرية عند " حرية الخليفة " المحكومة بإرادة وأوامر ونواهي المالك الحقيقي للأموال والثروات، سبحانه وتعالى.

وفـي معـرض الإشـارات إلـى هـذه الوسـطية الإسـلامية، الجامعة بين الملكية الفردية وبين المصلحة العامـة بين الفـرد والطبقـة والأمـة فـي إطـار عدالـة الإسـلام ديـن الجماعـة نبـه علماؤنا علي دلالة إضافية القرآن لفظ " المـال " إلـى ضـمير " الجمع " في سبع وأربعين آية، وإلي ضمير " المفرد " فـي سبع آيات.

ودلالة ذلك علـي مذهب الإسلام فـي التكافل الاجتمـاعي، الـذي تتأسـس علـي قواعـده العدالـة الاجتماعيـة الإسـلامية وقـالوا: إن الله سـبحانه وتعـالي قـد أراد أن ينبـه بـذلك علـى " تكافل الأمة في حقوقها ومصالحها فكأنه يقول: إن مـال كل واحد منكم هو مال أمتكم "! وقالوا في تفسير آيـة الاستخلاف فـــي الأمـــوال:{وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ} [الحديـد: ٧]: " إن مراد الله هو أن يقول للنـاس إن الأمـوال التـي فـي أيـديكم إنمـا هي أموال الله، بخلقـه وإنشـائه لهـا وإنمـا تـولكم إياهـا وخـولكم الاستمتاع بها، وجعلكم خلفـاء فـي التصـرف فيهـا فليسـت هـي أمـوالكم فـي الحقيقـة، ومـا أنـتم فيهـا إلا بمنزلـة الـوكلاء والنـواب، فـأنفقوا منهـا ولـيهن علـيكم الإنفـاق منهـا كمـا يهـون

على الرجل النفقة من مال غيره.

وهذا العدل الذي يبلغ به الإسلام إلى حيث يجعله اسما من أسماء الله الحسني.. يري علماؤنا أنه المراد " بالأمانة التي حملها الإنسان دون المخلوقات:{ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾} [الأحزاب: ٧٢].. فقالوا: إنها الأموال والعدل بين الناس فيها..قد جعله القرآن الكريم من معايير وجوب طاعة الأمة لولاة أمرها أو سقوط هذه الطاعة في التعاقد الدستوري بين الأمة وولاة أمورها:{إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾} [النساء: ٥٨].

وهو فريضة عامة وشاملة فرضها الله سبحانه وتعالي حتى علي المعصوم ﷺ :{فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ} [الشورى: ١٥]، تبدأ ميادينه من العدل مع النفس والبعد عن ظلم الإنسان حتى لنفسه:{ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ

ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَاۚ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٩٩﴾} [النساء: ٩٧ - ٩٩].

وحتى هؤلاء " المستضعفين " فرض الله علي القادرين الجهاد لتحريرهم من الاستضعاف:{وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا} [النساء: ٧٥].

وتمتد فريضته العدل من ميدان " النفس " و " الذات " إلى ميدان الأسرة لبنة الاجتماع والأمة من بر الوالدين إلى العدل بين الأبناء " اعدلوا بين أبنائكم " حتى يشمل كل ميادين الحياة " المقسطون عند الله يوم القيامة علي منابر من نور عن يمين الرحمن، عز وجل، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وماولوا " ففي كل ألوان الحكم وميادينه ومع الأهل وفي كل الولايات يجب إقامة العدل

والقسط بين الناس.

بل لقد امتد الإسلام بآفاق فريضة العدل لتشمل " العدو " بعد أن شملت " الأولياء " فللأولياء " النصرة " أي الإعانة، أما " العدل " فهو واجب حتى مع " الأعداء " :{يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾} [النساء: ١٣٥].

وأمام هذا المنهاج الإسلامي في العدل الشامل، تبرز المفارقة الشاذة بينه وبين الواقع المعاصر للمسلمين فغير النهب الاستعماري لثروات الأمة والذي يمثل خللا فاحشا في عدالة العلاقات الاقتصادية بين البلاد الإسلامية وبين مراكز الهيمنة والاستغلال الغربية.. نجد الخلل في موازين العدل داخليا وبين أبناء الأمة أيضا.. فعندما يتفاوت دخل الفرد عبر دار الإسلام، فيكون الدخل الشهري لدى مسلم مائة دولار ولدى مسلم آخر مائة ألف دولار؟! وعندما تدفع الفاقة قطاعات من المسلمين إلى براثن التنصير فيتخلون عن

إسلامهم لقاء رغيف خبز أو جرعة دواء؟! بينما تدفع التخمة ودولة المال شريحة من المترفين إلى حياة يتخلون هم فيها أيضا عن حقيقة الحياة الإسلامية؟! وعندما تتسول الأمة غذاءها فتفقد لذلك كرامتها واستقلال إرادتها وتستورد أغلب ما تستهلك، تاركة موادها الخام تنهب بأرخص الأسعار، معطلة بذلك ملكات الزراعة والصناعة بين أبنائها ومشيعة البطالة في صفوف ملايينها؟! على حين تستلب من أثريائها الفوائض النقدية بالترغيب وبالترهيب لتصادر حينا وتجمد حينا آخر ولتوظف في دعم الأعداء في كل الأحايين؟! وعندما يحال بين الأمة وبين صناعة سلاحها ويطلب منها التخلي عن عقيدة الجهاد وبل وحتى مصطلحه! ثم يفرض عليها استيراد السلاح بأرقام فلكية شريطة ألا تستخدمه ضد أعدائها وأن يكون وقودا في منازعاتها الداخلية المصنوعة والمصطنعة؟

عندما تكون هذه بعضا من جوانب الصورة الاجتماعية للأمة.. الأمة التي أرادها الله بالتكافل الاجتماعي جسدا واحدا إذا اشتكي منه عضو تداعي له سائر الجسد بالسهر

والحمى.. والتي أراد الله لعزتها أن تكون من عزته سبحانه، وعزة رسوله عليه الصلاة والسلام:{وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ} [المنافقون: ٨].. فإننا نجد أنفسنا أمام فريضة إسلامية معطلة هي فريضة العدل الاجتماعي وعلى الأمة الجهاد لإقامتها وأمام مظالم اجتماعية يورد بقاؤها الأمة موارد الهلاك في الدنيا وفي الآخرة.. فرسول الله ﷺ

يقول:﴿ **أيما أهل عرصة (مجتمع أو قرية أو حي) أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى**﴾ وهذا هو الواقع الظالم الذي يعيشه ملايين المسلمين اليوم جماهير معدمة وقلة مترفة يكرس ترفها أغلال للاستضعاف:{ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا ١٦} [الإسراء: ١٦].. وهذا الاستقطاب الاجتماعي الحاد يهدد وجود الطبقة الوسطي، التي تمثل العمود الفقري للتوازن الاجتماعي ولتوحيد الأمة، ولحمل الرسالة الحضارية ومواجهة التحديات.

إن إقامة فريضة العدل الاجتماعي تتطلب مواجهة هذه السيطرة المستبدة لدولة الأغنياء:{مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ

ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ } [الحشر: ٧]، ومواجهة " فردية - الاستغناء " التي أثمرت هذا " الطغيان المالي " :{ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴿٧﴾ } [العلق: ٦ - ٧]، وضبط " الحرية الاقتصادية " التي شابهت حرية قوم نبي الله شعيب الذين:{ قَالُوا۟ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُا۟ } [هود: ٨٧]؟!.

وأن ننقذ فقراء الأمة بالعدل الاجتماعي، من الكوارث التي تخل بتوازنهم فتذهلهم عن الدين والدنيا معا؟! وتحولهم إلى غثاء كغثاء السيل وعبء على حاضر الأمة ومستقبلها.

وهذا العدل الاجتماعي يستلزم.

- تحرير ثروات الأمة من الاستغلال الأجنبي.

- وتحقيق التكامل للاقتصاديات الإسلامية المستقلة.

- وإحداث تنمية اقتصادية إسلامية شاملة.

- وتوزيع العائد من التنمية وفق العدالة التي تحقق التوازن بين الطبقات.

تلك كانت، ولا تزال هي مقاصد حركة الإحياء والتجديد الإسلامي في التحرر الاقتصادي، والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية منذ أن أعلن جمال الدين الأفغاني عن " الغاية الاقتصادية لحركة " الجامعة الإسلامية " والتي قال: إنها أن تكون ثروة المسلمين للمسلمين، وثمرات التجارة والصناعة في جميع المعمور الإسلامي هي لهم، يتنعمون بها وليست لنصارى الغرب يستنزفونها، ونفض اليد من رؤوس المال الغربية والاستعاضة عنها برؤوس مال إسلامية، وتحطيم نواجذ أوربة وأمريكا تلك النواجذ العاضة علي موارد الثروة الطبيعية في بلاد المسلمين، تلك الموارد التي ما دامت خارجة من أيدي العالم الإسلامي فسيظل عالة علي الغرب.

إن الإسلام دين الجماعة دون إنكار التمايز المشروع المؤسس علي الكفاءة والجهد لكنه يقيم العلاقة بين مكونات الجماعة الأمة علي التوازن والعدل فالأمة في الرؤية الإسلامية واحدة:{ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ } [الأنبياء: ٩٢]، وعلاقة مكونات الأمة الواحدة أفرادا وطبقات وشعوبا وقبائل بالكيان الواحد للأمة هي

علاقة الأعضاء المتعددة والمتميزة في القوة والعطاء والأهمية والاحتياجات بالجسد الواحد الجامع لهذه الأعضاء وعن هذه الحقيقة يعبر حديث رسول الله ﷺ الذي يقول:﴿**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكي منه عضو تداعي له سائر الجسد بالسهر والحمى**﴾.

ولقد أطلق الإسلام مصطلح " الفريضة " و " الحق " على مختلف أوجه الإنفاق في النفع العام ولم يقف بذلك عند فريضة الزكاة.. وقال المفسرون في الإنفاق الذي تحدثت عنه الآية الكريمة:{وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ} [البقرة: ٢١٩]).. قالوا: إنه " العفو " أي " ما فضل عن العيال فالمعني: أنفقوا ما فضل عن حوائجكم ولم تؤذوا فيه أنفسكم فتكونوا عالة.

وعلي هذا فإن توظيف الثروات الإسلامية في التنمية الإسلامية علي النحو الذي يحرر الأمة الإسلامية من وضع العالة على أعدائها هو فريضة إسلامية، الأمة الإسلامية بأسرها آثمة حتى تقيمها في اقتصاديات عالم الإسلام.

إن زكاة أموال المسلمين و وزروعهم وتجاراتهم وزكاة الثروات المستكنة والمركوزة في باطن الأرض الركاز وهي الخمس.(في الركاز الخمس) كفيلة بأن تقيم " صندوقا " لتنمية عالم الإسلام، فتحرر تنميته من الديون الأجنبية التي غدت قيودا ونزيفا يستنفد صادراتنا في خدمة هذه الديون مع بقاء أصولها والجديد منها إخطبوطا يرهن إرادة الأمة ويورثها المذلة والهوان إنها فريضة إسلامية، على حركة الإحياء والتجديد الإسلامية أن تنهض بها.

تحرير اقتصاديات الأمة وثرواتها وتنمية هذه الثروات وإقامة العدل الاجتماعي الإسلامي في ديار الإسلام، إن في المسلمين ملايين بل عشرات الملايين لا يجدون الكفاف، وهذا يقطع بعدم شرعية الملكية للثروات التي غدت " دولة " بين الأغنياء فإذا جاع مؤمن فلا مال لأحد.. والغني المباح إسلاميا لا يفتح بابه إلا بعد تحقيق " حد الكفاية " لسواد الأمة وليس " حد الكفاف " بل و " الغني " فإن ما ينقصنا هو تحقيق العدل الاجتماعي الذي هو أيضا سبيل حفز الأمة لتنمية ثرواتها وتحريرها من براثن النهب والاستغلال..

صحف أوروبا تطالب بتطبيق الاقتصاد الإسلامي

صحف أوروبا تطالب بتطبيق
الاقتصاد الإسلامي

رفض عالمي للرأسمالية

صحف أوروبا تطالب بتطبيق الاقتصاد الإسلامي

دعت كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي كحل أوحد للتخلص من براثن النظام الرأسمالي الذي يقف وراء الكارثة الاقتصادية التي تخيم على العالم.

ففي افتتاحية مجلة " تشالينجز "، كتب " بوفيس فانسون " رئيس تحريرها موضوعا بعنوان (البابا أو القرآن) أثار موجة عارمة من الجدل وردود الأفعال في الأوساط الاقتصادية. وتساءل الكاتب فيه عن أخلاقية الرأسمالية؟ ودور المسيحية كديانة والكنيسة الكاثوليكية بالذات في تكريس هذا النزاع والتساهل في تبرير الفائدة، مشيرا إلى أن هذا النسل الاقتصادي السيئ أودى بالبشرية إلى الهاوية.

وتساءل الكاتب بأسلوب يقترب من التهكم من موقف الكنيسة ومستسمحا البابا بنديكيت السادس عشر قائلا..أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام

وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد النقود.

وفي الإطار ذاته لكن بوضوح وجرأة أكثر طالب رولان لاسكين رئيس تحرير صحيفة (لوجورنال د فينانس) في افتتاحيتها بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة.

وعرض لاسكين في مقاله الذي جاء بعنوان: " هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟ "، المخاطر التي تحدق بالرأسمالية وضرورة الإسراع بالبحث عن خيارات بديلة لإنقاذ الوضع وقدم سلسلة من المقترحات المثيرة في مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية برغم تعارضها مع التقاليد الغربية ومعتقداتها الدينية.

* * *

استجابة فرنسية

استجابة فرنسية

وفي استجابة - على ما يبدو لهذه النداءات، أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية - وهي أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك - في وقت سابق قرارا يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشتراط التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد، وهو ما يتطابق مع أحكام الفقه الإسلامي.

كما أصدرت نفس الهيئة قرارا يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامي في السوق المنظمة الفرنسية.

والصكوك الإسلامية هي عبارة عن سندات إسلامية مرتبطة بأصول ضامنة بطرق متنوعة تتلاءم مع مقتضيات الشريعة الإسلامية.

ومنذ سنوات والشهادات تتوالى من عقلاء الغرب ورجالات الاقتصاد تنبه إلى خطورة الأوضاع التي يقود إليها النظام الرأسمالي الليبرالي على صعيد واسع،

وضرورة البحث عن خيارات بديلة تصب في مجملها في خانة البديل الإسلامي.

ففي كتاب صدر مؤخرا للباحثة الإيطالية لووريتا نابليوني بعنوان " اقتصاد ابن آوى " أشارت فيه إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي.

واعتبرت نابليوني أن مسؤولية الوضع الطارئ في الاقتصاد العالمي والذي نعيشه اليوم ناتج عن الفساد المستشري والمضاربات التي تتحكم بالسوق والتي أدت إلى مضاعفة الآثار الاقتصادية.

وأضافت أن التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يشبه الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب، ورأت نابليوني أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني.

وأوضحت أن المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع انهيار البورصات في

هذه الأيام وأزمة القروض في الولايات المتحدة فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يظهر تصدعا ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة.

ومنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد " موريس إلى " إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة " الليبرالية المتوحشة " معتبرا أن الوضع على حافة بركان، ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة).

واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%. وهو ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي.. هذه هي صرخات الاستغاثة في الغرب الرأسمالي للأخذ بمبادئ الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي رغم أنهم لا يؤمنون حتى الآن بالإسلام كعقيدة.. وقد جاء ذلك تصديقا لقول الله عز وجل في القرآن الكريم: { هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴿٣٣﴾} [التوبة: ٣٣]، وفى آية أخرى:{وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ } [غافر: ١٤].

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- صحيح البخاري.

3- صحيح مسلم.

4- صحيح الجامع الصغير للألباني.

5- بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر.

6- الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي.

7- المستصفي للغزالي.

8- الأحكام السلطانية للماوردي.

9- معركة الإسلام مع الرأسمالية لسيد قطب.

10- ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين لأبي الحسن الندوي.

11- بعض اتجاهات المنهج الإسلامي في المسألة الاقتصادية الدكتور: أحمد فتحي بدرخان.

12- الشيوعية والإنسانية في شريعة الإسلام للأستاذ عباس محمود العقاد.

13- مذاهب فكرية معاصرة للأستاذ محمد قطب.

14- العالمية الإسلامية والعولمة الغربية.. الإسلام بين التنوير والتزوير.. للدكتور محمد عمارة

15- ضد العولمة للدكتور مصطفى النشار.

* * *

الفهـرس

* * *